

اقتصاد مبني على الحقوق

وضع الناس والكوكب أولاً

أكتوبر 2020



christian
aid



CENTER FOR ECONOMIC AND SOCIAL RIGHTS

SOCIAL JUSTICE THROUGH HUMAN RIGHTS

اقتصاد قائم على الحقوق: وضع الناس والكوكب أولاً



المؤلفون

كايت دونالد Kate Donald، مع مدخلات جوهريّة من إغناسيو سايز Ignacio Saiz، سيرخيو شابارو Sergio Chaparro، أليسون كوركري Allison Corkery، ماريانا لايت Marianna Leite، ناديا ساراسيني Nadia Saracini، وماتي كوهونين Matti Kohonen.

شكر وتقدير

شكرًا إلى سورلي ماكوجي Sorley McCaughey وباتريك وات Patrick Watt، وكيت نيومان Kate Newman، وناديا ساراسيني Nadia Saracini، وماركوس لوبيز فيلهو Marcos Lopes Filho، وكونور أونيل Conor O'Neill على مشورتهم الخبيرة.

تتمثل رؤية مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(CESR) في عالم يتيح فيه التوزيع العادل للموارد والقوة وسط الأجيال الحالية والمستقبلية مقومات العيش بكرامة، والتمتع الكامل بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وسعيًا لتحقيق هذه الرؤية، تتمثل مهمتنا في تسخير قوة حقوق الإنسان لإلهام اقتصادات أكثر عدلاً واستدامة.

كريستيان أيد موجودة لخلق عالم يمكن فيه للجميع أن يعيشوا حياة كاملة خالية من الفقر. نحن حركة عالمية قوامها الناس والكنائس والمنظمات المحلية من المناصرين بشغف للكرامة والمساواة والعدالة في جميع أنحاء العالم. نحن صنّاع التغيير وصانعو السلام، قرة القلب.

christianaid.org.uk

www.cesr.org

[@social_rights](https://twitter.com/social_rights)

اتصل بنا

The Center for Economic and Social Rights

86 Chambers St, Suite 704

New York - NY 10007

USA

T: +1 (718) 237 9145

E: info@cesr.org

W: www.cesr.org

اتصل بنا

Christian Aid
35 Lower Marsh
Waterloo
London
SE1 7RL,
T: +44 (0) 20 7620 4444
E: info@christian-aid.org
W: caid.org.uk

Christian Aid is a member of

actalliance

Eng and Wales registered charity no. 1105851 Scot charity no. SC039150 Company no. 5171525 Christian Aid Ireland: NI charity no. NIC101631 Company no. NI059154 and ROI charity no. 20014162 Company no. 426928 The Christian Aid name and logo are trademarks of Christian Aid © Christian Aid

جدول المحتويات

المحتويات

ملخص تنفيذي

مقدمة

القسم الأول: ما القيم التي ينبغي أن توجه الاقتصاد القائم على الحقوق؟

الكرامة

الإنصاف

العدالة وعدم التمييز

التكافل

المساءلة

العدالة

القسم الثاني: كيف يمكن إدماج هذه القيم في اقتصاداتنا؟

الحماية الاجتماعية في الاقتصاد القائم على الحقوق

سياسات واعدة: دخل أساسي شامل

سياسات العمل والأجر في الاقتصاد القائم على الحقوق

سياسات واعدة: الحد الأدنى من الأجور المعيشية

سياسات واعدة: استعادة كل ما هو عام إلى أيدي الجمهور

قصة نجاح: الصيدليات العامة في ريكولينا، تشيلي

قصة نجاح: إمدادات المياه في بلانوليد، إسبانيا

السياسات الضريبية في الاقتصاد القائم على الحقوق_Toc51660216_

سياسات واعدة: ضرائب على الثروة

تنظيم الشركات وحوكمتها في الاقتصاد القائم على الحقوق

سياسات واعدة: حقوق الإنسان الإلزامية والعناية الواجبة بالبيئة

الحوكمة الاقتصادية العالمية في الاقتصاد القائم على الحقوق

سياسات واعدة: إلغاء الديون وإعادة هيكلتها

القسم الثالث: ما التحولات النظامية التي نحتاجها؟

من استغلال الموارد الطبيعية إلى احترام حدود الكوكب...

من التركيز على النمو الاقتصادي إلى مقاييس نجاح أكثر شمولية وسليمة بيئيًا
وتمحورة حول الإنسان..

من التعامل مع الرعاية كأمر مسلم به إلى الاعتراف بمكانته في قلب

مجتمعاتنا...

من تثمين القطاع الخاص إلى استعادة سلطة الجمهور...

من احتكارات الشركات إلى قوة العمال والمجتمع...

من قبضة النخبة إلى تجديد الديمقراطية الاقتصادية...

خاتمة

حواشي

ملخص تنفيذي

ألفت جانحة كوفيد-19 الضوء على ما ينطوي عليه نموذج الاقتصاد القائم في جوهره من ظلم أساسي، ينتج عنه تعرض الكثير من الناس لحالة من الشح وعدم الاستقرار، وتمتع القليل منهم بثروات هائلة لا يمكن تخيلها. ولا شك أن التداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة وعدم كفاية استجابات الحكومات لها تدفع المزيد والمزيد من الناس للتشكيك في أخلاقيات النظام الاقتصادي الذي وضع السوق لعقود طويلة في مركز جميع التفاعلات البشرية، مع اقتصار قياس التقدم والتنمية على شروط النمو الاقتصادي.

في هذا التقرير، يتساءل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (CESR) وكريستيان أيد Christian Aid - وهما منظمات دوليتان تعملان في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية: كيف سيبدو الأمر لو كان لدينا اقتصاد قائم على حقوق الإنسان؟

في رسم أبعاد هذه الرؤية الأولية للاقتصاد القائم على الحقوق، تتمثل حجتنا في أن الغرض الأساسي سيكون كفاية الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لجميع الناس بكرامة على كوكب مزدهر. ولعل مقياس نجاح هذه الرؤية هو إمكانية تمتع جميع الناس بحقوقهم الكاملة - الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية والبيئية- دون تمييز، ودون الحد من قدرة الأجيال القادمة على التمتع بالحقوق نفسها.

إن حقوق الإنسان تثري رؤيتنا عن العدالة الاقتصادية، من خلال ما توفره من إطار متفق عليه على نطاق واسع للقيم الأخلاقية والالتزامات القانونية التي ينبغي أن تدعم اقتصاداتنا، مستنيرة في ذلك بالفهم الشامل لرفاهية الإنسان. فحقوق الإنسان تطالب باتخاذ إجراءات لإعادة توزيع الموارد ومعالجة التفاوتات وإعادة توازن السلطة. لذا فهي تمثل تحدياً لمنطق النموذج السائد حالياً، وفي الوقت نفسه تعزز الرؤى البديلة المقتنعة لاقتصاد عادل تقدمه الحركات النسوية والشعوب الأصلية والحركات البيئية، من بين حركات وفاعلين آخرين.

ينظر القسم الأول من التقرير في القيم التي ينبغي أن توجه الاقتصاد القائم على الحقوق. إذ يستكشف كيف أن معايير قانون حقوق الإنسان ومبادئه تعطي القوة والتجسد الواقعي والخصوصية للقيم الأساسية مثل الكرامة، والتكافؤ، والإنصاف، والتضامن، والمساءلة، والعدالة، التي يتردد صداها بقوة في الجدل الدائر حالياً حول الرؤى البديلة للاقتصاد.

ثم ينظر القسم الثاني في ما يعنيه تضمين هذه القيم في اقتصاداتنا. إذ يستكشف كيف يمكن للنهج القائم على الحقوق أن يغير المجالات الحاسمة للسياسات الاقتصادية:

- في إطار الاقتصاد القائم على الحقوق، تعد أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والعالمية أداة أساسية لكفالة الدخل المضمون والحياة الكريمة للجميع، حتى عند مواجهة البطالة أو الفقر أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة.
- تضمن سياسات العمل والأجور القائمة على الحقوق أن يكون العمل ممكناً وأمناً وكريماً؛ وأن توفر الأجور ما يكفي لتلبية مجموعة كاملة من احتياجات الإنسان الأساسية؛ وتضمن كذلك ألا تكون فروق القوة بين أصحاب العمل والموظفين سبباً لمنع العمال من ممارسة المفاوضة الجماعية، وغيرها من الحقوق الأساسية.
- تضمن الخدمات العامة في الاقتصاد القائم على الحقوق أن يتمتع الجميع - بصرف النظر عن مستوى الدخل- بإمكانية الوصول إلى السلع الأساسية وأسس البنية التحتية لحياة كريمة. بعد عقود من التسليع والخصخصة، تسعى التحولات مثل "إعادة المكانة للبلديات" إلى ضمان إدارة الخدمات العامة بشكل ديمقراطي ويهدف إلى معالجة التفاوتات.
- السياسة الضريبية التي تركز على الحقوق - بما في ذلك ضرائب الشركات والثروة التي تضمن أن يدفع الأثرياء نصيبهم العادل، إلى

الغرض من الاقتصاد القائم على الحقوق هو ضمان الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لجميع الناس للعيش بكرامة على كوكب مزدهر.

جانبا اتخاذ إجراءات صارمة ضد التجاوزات الضريبية- ستعكس اتجاهات العقود الأخيرة التي سلّبت البلدان، لا سيما في الجنوب العالمي، مواردها المتاحة وأثقلت بشكل غير متناسب كاهل المحرومين بتكاليف المساهمة في الخزانة العامة.

- في الاقتصاد القائم على الحقوق، توضع **لوائح قوية ونماذج بديلة للشركات** - من الحركات التعاونية إلى عمليات الشراء الشامل للعمال وخطط ملكية أسهم الموظفين- لضمان أن الشركات لم تستمر ببساطة في الانتزاع والاستغلال، بل تساهم في المجتمع وتكافئ العمال بشكل عادل.
- هناك حاجة إلى تحول مزلزل مماثل في **الحكومة الاقتصادية العالمية**. في الاقتصاد القائم على الحقوق، تمتنع البلدان الأكثر ثراءً عن إعاقه أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، متضمنًا ذلك إلغاء الديون والتعاون، وليس التنافس، استجابةً للمشاكل الجماعية مثل تغير المناخ والأوبئة والتدفقات المالية غير المشروعة.

يوضح القسم الثالث التحولات النظامية اللازمة لدمج هذه التغييرات المحددة في نسيج السياسات المعنية، مع تحويل جوهري وأساسي في ما ننتجه ونوزعه ونستهلكه ونثمّنه في اقتصاداتنا.

إن سيطرة الشركات والنخبة على الأنظمة السياسية وانتشار الحركات الاستبدادية والنظريات الاقتصادية الأصولية تسير جنبًا إلى جنب في جميع أنحاء العالم. لكنها في الوقت نفسه حفزت الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم وزادت من قوة الشعب المضادة.

- من استغلال ونهب الموارد الطبيعية إلى احترام حدود الكوكب... هنا يعزز الاقتصاد القائم على الحقوق احترام حدود الكوكب وحياة أجيال المستقبل وحقوقهم.
- من التركيز على النمو الاقتصادي إلى مقاييس النجاح، الأكثر شمولية ومراعاةً للسلامة

البينية، التي تتمحور حول الإنسان... ظل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لفترة طويلة المقياس السائد للتنمية. أما الاقتصاد القائم على الحقوق فيوظف مقاييس التقدم التي تقدر حقوق الإنسان وازدهار طبيعة كوكبنا.

- من التعامل مع ما تقدمه المرأة من عناية لأسرتها وعمل منزلي بوصفها من الأمور المسلّم بها إلى الاعتراف بمكانتها في قلب مجتمعاتنا... لقد قلل الاقتصاد النيوليبرالي من قيمة ما تؤديه النساء من عناية وعمل داخل المنزل، بل استغله، معتبرًا إياه من الأمور المسلم بها. أما الاقتصاد القائم على الحقوق فينطوي في جوهريه على قيم نسوية، ويتعامل مع الرعاية والعمل المنزلي لا على أنها "آثار خارجية/جانبيهة externality"، بل باعتبارها العمود الفقري لمجتمعاتنا واقتصاداتنا.
- من تهمين القطاع الخاص إلى استعادة سلطة الجمهور... لا شك أن السماح للأسواق والجهات الفاعلة من القطاع الخاص بتوجيه الاقتصاد والسيطرة عليه قد أخفق بشكل واضح في تحقيق نتائج عادلة اجتماعيًا و/أو بيئيًا. ومن ثم من شأن أنظمة الصحة العامة والحماية الاجتماعية الشاملة الموسعة، وكذلك العمل الحكومي المنسق لتفادي أزمة المناخ، أن يكون بمثابة اختيارات أساسية للحكومة الرشيدة في الاقتصاد القائم على الحقوق.

- **من احتكارات الشركات إلى قوة العمال والمجتمع...** وصل تركيز الشركات إلى مستويات قصوى. لتحقيق اقتصاد قائم على الحقوق يتميز بالعدالة على المستوى البيئي، نحتاج إلى تفكيك قوة الشركات وإعادة تصور جوهر نماذج الشركات وأشكالها.
- **من قبضة النخبة إلى تجديد الديمقراطية...** تمثل سيطرة الشركات والنخبة على الأنظمة السياسية وانتشار الحركات الاستبدادية تهديدات عميقة للديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وقد تسببت هذه السيطرة في اندلاع احتجاجات بجميع أنحاء العالم وزيادة في قوة الشعب المضادة. ومن ثم يتطلب التحول إلى الاقتصاد القائم على الحقوق تسخير هذه القوة لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار الاقتصادي وإنهاء ما تتطوي عليه من أبعاد استعمارية على جميع المستويات: المحلية والوطنية والعالمية.

توفر اللحظة الحالية فرصة لا ينبغي إهدارها لتعزيز رؤية الاقتصاد القائم على الحقوق، وتحفيز العمل عبر الحركات، من التعبئة والتنظيم إلى التعليم الشعبي، والتغيير الخطابى. إذ يمكننا، عبر توحيد الجهود، تحويل اقتصاداتنا لوضع كرامة الإنسان والازدهار في مركزها. ذلك أن حقوق الإنسان لا تشكل رؤية جديدة للعدالة الاقتصادية فحسب، بل يمكنها أيضاً أن ترشدنا إلى مسار تحقيقها.

مقدمة

جاءت جائحة كوفيد-19 لتوضح بما لا تخطوه عين، ما كانت الحركات الاجتماعية تقوله على مدى عقود: علينا أن نغير الطريقة التي نتفاعل بها مع بعضنا البعض ومع كوكبنا تغييرًا جوهريًا.

لقد أظهرت الجائحة أن اقتصاداتنا المترابطة معرضة لمخاطر متواترة بانتظام، يمكن أن تقلب أعمال الاقتصاد الأساسية رأسًا على عقب، وتعزل الملايين عن سبل عيشهم. لذا، نجد كثيرًا من الحكومات والمؤسسات الدولية والنشطاء والجهات الفاعلة في مجال الأعمال تضغط في الوقت الحالي في سبيل نموذج اقتصادي جديد، هدفه "إعادة البناء بشكل أفضل" بعد زوال الأزمة.

على الرغم من ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن اقتصادتنا، من منظور حقوق الإنسان والعدالة، ظلت في أزمة لوقت طويل قبل حدوث الجائحة. حتى وفقًا لأكثر التقديرات تفاؤلاً، فإن 10% من سكان العالم (734 مليون نسمة) كانوا بالفعل يعيشون في فقر مدقع - على أقل من 1.90 دولار في اليوم¹ - بينما يعيش ما يقرب من نصف البشر على أقل من 5.50 دولار في اليوم². كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الأشخاص المتضررين من الجوع على مستوى العالم قد ارتفع منذ عام 2014. إذ إن ما يقرب من 690 مليون نسمة (8.9% من سكان العالم) رصدوا يعانون من نقص التغذية في عام 2019³.

في الوقت نفسه، يمتلك أغنى 10 أشخاص في الولايات المتحدة مجتمعة 853 مليار دولار⁴ - ما يكفي لجعل الجميع في العالم فوق خط الفقر الرسمي عدة مرات. أغنى 22 رجلاً على هذا الكوكب لديهم ثروة تفوق ثروة جميع النساء في إفريقيا بالكامل⁵. هكذا يتضح جلياً أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت كثيرًا في العقود الأخيرة مقارنة بأي وقت مضى.

تشير التقييمات الأولية إلى أن جائحة كوفيد-19 من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم هذه التفاوتات الصارخة، مع توقع سقوط 150 مليونًا إضافيًا في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021⁶، في حين أن المليارديرات يزدون ثروات على ثرواتهم. هكذا، تأتي الجائحة لتسلط الضوء على الحالة القائمة في قلب اقتصاداتنا: ندرة وضعف وظلم يقع على كاهل الكثيرين؛ ووفرة لا يمكن تخيلها في أيدي القلة.

ما الغرض من الاقتصاد؟

يثير هذا الوضع الذي نعيشه سؤالاً جوهرياً لا يُطرح بالقدر الكاف: ما الاقتصاد؟ يعتبر الاقتصاد أمراً مفروغاً منه بوصفه قوة غير مرئية تشكل حياتنا لدرجة أننا في الغالب لا نتوقف لطرح هذا السؤال الأساسي. وطرح هذا السؤال لا شك يؤدي إلى توضيح قدر كبير مما نثمنه في مجتمعاتنا.

إذا سألنا عن الغرض من الاقتصاد الذي لدينا الآن، قد يقول كثير منا إنه "النمو الاقتصادي". والمعروف أن هذا النمو غالباً ما يقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي للبلد. فالبلدان التي تزيد من ناتجها المحلي الإجمالي تعد ناجحة. وقد تكون "التمنية" غرضاً آخر يتبادر إلى الأذهان. كما أن البعض قد يشير إلى "الحد من الفقر". لكن، عادة ما يُنظر إلى كل هذا معاً على أنه ناتج عن النمو الاقتصادي، أو شيء ينبغي على الحكومات التدخل للقيام به بعد أن قام السوق بالفعل بتوزيع الموارد بالطريقة الأكثر "كفاءة".

غالباً ما يوصف النظام الاقتصادي المعمول به في معظم أنحاء العالم بأنه "نيوليبرالي". وقد تم تعريف "النيوليبرالية" بوصفها "مشروعاً اجتماعياً اقتصادياً وسياسياً يضع السوق في مركز جميع التفاعلات البشرية، كل ذلك سعياً لتحقيق النمو الاقتصادي"⁷. أي أن الاقتصاد النيوليبرالي، كما هو مفهوم، يخلق ازدهاراً واسع النطاق من خلال العمليات غير المقيدة للسوق الحرة. وها نحن بعد عقود من ما يسمى بـ "إجماع واشنطن Washington Consensus" - الذي أكد على تصغير دور الدولة، والتحرير بإلغاء القيود، والخصخصة، والضرائب المنخفضة - أطلق على النسخة المعدلة السائدة اليوم اسم "إجماع ما بعد واشنطن post-Washington Consensus"⁸، حيث يُنتظر من الحكومات القيام بدور ضمان تقديم الخدمات الأساسية للفقراء وتنظيم بعض إخفاقات السوق، ما دام ذلك لا يعيق السوق الحرة وحرية حركة رأس المال والحوافز الممنوحة لرأس المال.

تستند النظرية الاقتصادية التي تدعم النيوليبرالية إلى عدد من الافتراضات⁹ أولها أن البشر فاعلون عقلانيون يحاولون "تعظيم المنفعة" بالنظر إلى الموارد الشحيحة، مما يعني أننا نحاول "الحصول على أقصى حد ممكن مما نريد" بما لدينا من سبل¹⁰. وحال أحكام النيوليبرالية، سطوتها يُفترض أن تتولى السوق تحقيق ذلك من أجلنا، لأنه يمكن أن توجد "توازناً" بين

العرض والطلب. إذ يُفهم السوق على أنه حكم محايد نادرًا ما يتم التدخل في أموره. وهذه الافتراضات تكاد تجافي الحقيقة تمامًا على أرض الواقع، كما اتضح بشكل حاسم من الأزمة المالية 2008-2009 والاستجابات الحكومية لها؛ لكنها رغم ذلك غالبًا ما تكون متأصلة بعمق في طريقة فهم الاقتصاد وإدارته. لذلك فهي تؤثر بشدة على النهج الاقتصادية، حتى لو لم تقبلها الحكومات بالكامل.

إذا كان لدينا اقتصاد قائم على حقوق الإنسان، فما هو الغرض منه؟ كيف سيبدو هذا الاقتصاد في حالة نجاحه؟

الغرض من اقتصاد قائم على الحقوق هو ضمان الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لجميع الناس للعيش بكرامة على كوكب مزدهر. سيكون مقياس النجاح إذا أصبح الجميع قادرين على التمتع بحقوقهم الكامل، دون أي نوع من التمييز ودون الحد من قدرة الأجيال القادمة على التمتع بذلك أيضًا. ويتضمن هذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الغذاء والمياه والعمل اللائق والسكن والحماية الاجتماعية والصحة، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التجمع وحرية التعبير والحق في محاكمة عادلة. فجميع حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة. إنها تأتي كحزمة واحدة، ولا يمكن انتقاء بعضها دون الأخرى¹¹. كما أنها تشكل إطارًا معياريًا متفقًا عليه دوليًا ينطبق على جميع مجالات السياسة العامة، وبالتالي فهي ذات أهمية مركزية في تأطير الهدف الجوهري للاقتصاد وتوجيه كيفية إدارته على الصعيدين الوطني والعالمي.

في الاقتصاد القائم على الحقوق، من شأن الحكومات أن تتعاون دوليًا لإعمال الحقوق وتقليل عدم المساواة عبر الحدود. والواقع أن القضاء على التفاوتات الشديدة عبر الحدود يعد شرطًا مسبقًا ضروريًا لإعمال الحقوق في معظم البلدان في جنوب الكرة الأرضية. وترتكز الترتيبات العالمية بشأن كل شيء بداية من الضرائب والاستثمار والسياسة التجارية وصولًا إلى معالجة الجرائم والأوبئة عبر الوطنية على الالتزام بإنشاء نظام دولي يمكن من خلاله إعمال حقوق الجميع. غالبًا ما تتم مناقشة هذه الجوانب من الإدارة الاقتصادية العالمية في المناقشات الدولية على أساس "اتساق السياسات من أجل التنمية"، لكن ليس بوصفها تخص حقوق الإنسان.

هناك العديد من نقاط القوة الفريدة لبناء رؤيتنا للعدالة الاقتصادية حول حقوق الإنسان بشكل فعال¹².

■ أولاً، يوفر الطابع العالمي لحقوق الإنسان لغة متفقًا عليها على نطاق واسع للحديث عن القيم التي ينبغي أن تدعم اقتصاداتنا. حيث يتم تقنين حقوق الإنسان في إطار شامل من المعايير والمبادئ الملزمة. وقد تم الاتفاق على هذا من قبل الغالبية العظمى من الحكومات بعد أن شكلتها نضالات مجتمعات لا حصر لها حُرمت من حقوقها. والواقع، أن هناك كثيرين يجادلون بأن حقوق الإنسان "بدئية": حزمة الحماية التي يتوصل إلى تحديدها عدد كبير من الناس عبر ثقافات وأجيال مختلفة. ونحن نعلم، بدهياً وعالمياً، كما هو واضح من كفاحننا في الحياة اليومية، أن جميع الناس ينبغي أن يتحرروا من الجوع؛ ليكونوا قادرين على اختيار حكومتهم الخاصة؛ والتمتع بجميع الشروط الأخرى لازدهار الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) والمعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك. وهذا يجعل حقوق الإنسان إطاراً قوياً وموحداً للنهوض بالعدالة الاقتصادية.

■ ثانياً، تضع حقوق الإنسان التزامات قانونية ينبغي على الحكومات والجهات الفاعلة القوية الأخرى (على سبيل المثال، الشركات الكبرى) الامتثال لها. فالاعتراف بأن المنافع العامة مثل الصحة والمياه والتعليم هي حقوق، يعني الاعتراف بأنها ضرورية للغاية فيما يتعلق بكرامة الإنسان ورفاهه بحيث ينبغي كفالتها للجميع؛ ولا يمكن تركها لتحكمات السوق أو تقدير صانعي القرار. ذلك أن ضمان تمتع الجميع بما لهم من حقوق دون تفرقة يتطلب اتخاذ تدابير لإعادة توزيع الموارد ومعالجة التفرقة وإعادة التوازن بين السلطات. وبشكل هذا تحديًا مباشرًا لمنطق النيوليبرالية، إذ يعطي الأولوية لحقوق الناس، كما هو معترف بها دوليًا، بدلاً من "الحقوق" الزائفة للمستثمرين والشركات.

■ ثالثاً، تعطينا حقوق الإنسان صورة شاملة عن ماهية الرفاه. إذ يحتوي إطار حقوق الإنسان¹³ على مجموعة واسعة من الحقوق: المدنية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية. وهناك جهات عديدة فاعلة تفسر حقوق الإنسان تفسيراً ضيقاً، على أنها تتعلق أساساً بالحريات المدنية. لكنها في حقيقة الأمر أكثر شمولية من ذلك. ذلك أن إعادة التفكير في اقتصاداتنا على أساس هذه المجموعة الواسعة من الحقوق - من الحق في محاكمة عادلة إلى الحق في التحرر من الجوع والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي - يساعد بالفعل في التغلب على الجدل الأيديولوجي العالق حول ما إذا كانت "الحريات المدنية" أم "التنمية" (كلاهما معرّفان بشكل ضيق) هي التي ينبغي أن تأتي على رأس

أولويات الحكومات. فجميع الحقوق تُفهم صراحةً على أنها مترابطة وكل لا يتجزأ - فالحق في الصحة غير قابل للتفاوض مثله مثل الحق في حرية التعبير - وهي في الواقع تعتمد على بعضها البعض. وهذا يعكس رؤية أكثر إقناعاً ودقة لحياتنا ومجتمعنا واقتصاداتنا المتشابكة.

على الرغم من ذلك، فإن الاقتصاد القائم على الحق لا يُقصد به أن يحل محل أو يتجاوز الرؤى المقننة الأخرى للاقتصادات البديلة. فنحن في بناء هذه الرؤية، نعلم على مفاهيم أخرى تشكل إثراءً متبادلاً، متضمنًا ذلك الرفاه أو حسن العيش واقتصاديات التضامن والاقتصادات النسوية. فالاقتصاد القائم على الحقوق يهدف إلى تضمين وإفراح المجال لهذه الرؤى لتزدهر؛ أي احتوائها لا إقصائها.

في نهاية المطاف، تتطلب إعادة التفكير في الاقتصاد كي يتواءم وحقوق الإنسان تحولاً جذرياً في كيفية إنتاج السلع والخدمات المختلفة وتوزيعها واستهلاكها وتقييمها. وهذا ما سنقوم باستكشافه بشكل أكبر في الأقسام التالية.

القسم الأول: ما القيم التي ينبغي أن توجه الاقتصاد القائم على الحقوق؟

في سياق الأزمات المتوالية التي تتولد عن الجشع والنزعة الاستهلاكية والقومية والاستغلال والتمييز الممنهج، يزداد كل يوم من يطالبون بإعادة برمجة اقتصاداتنا على أساس مجموعة مختلفة جذرياً من القيم، تتمحور حول رفاه الإنسان والازدهار داخل حدود الكوكب. وفي هذا يطرح الكثيرون رؤى تستند إلى نماذج وخبرات جماعية تتمحور حول العيش في تضامن مع الآخرين وفي ونام مع البيئة.

يعكس قانون حقوق الإنسان ويصنف عدداً من القيم الأساسية التي تعتبر عالمية لأنها متجذرة في الكرامة المتأصلة والمساواة بين جميع أفراد الأسرة البشرية.¹⁴ وهذا في الغالب ما يتم التعبير عنه، من الناحية غير القانونية، بعدة طرق مختلفة مثل الكرامة والإنصاف والتضامن والمساءلة والعدالة، وهي مصطلحات لها صدى قوي في مناقشات اليوم حول الاقتصاد. معايير ومبادئ حقوق الإنسان - لا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - لديها الكثير لتتلى به حول ما تعنيه هذه القيم فيما يتعلق بالاقتصاد. فهي، بارتكازها على المعاهدات التي وقعت عليها جميع الحكومات تقريباً في جميع أنحاء العالم، تمنح القوة القانونية والأخلاقية لهذه القيم المشتركة.¹⁵ إنها طريقة ملموسة يمكن بواسطتها أن تساعد حقوق الإنسان في تحويل السياسات والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن السرديات والمعتقدات التي تدعمها.¹⁶

الكرامة

لعل أكبر فشل وقع فيه اقتصاد السوق النيوليبرالي هو أنه لم يؤمن شروط الكرامة لغالبية سكان العالم. فوفقاً للمقاييس الرسمية، يقال إن الفقر المدقع (الذي يُعرّف بأنه عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم) قد انخفض على مستوى العالم. لكن كما أظهر عديد من الباحثين والخبراء¹⁷، فإن هذا المبلغ ببساطة لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية والعيش بكرامة، مما يجعل الخطاب الرسمي حول الحد من الفقر غير مفيد بالمرّة¹⁸. إذ وفقاً لمنطق عتبة الفقر البالغة 1.90 دولار، فإن الفقر المدقع يكاد يكون معدوماً في البلدان الأكثر ثراءً، ومع ذلك من الواضح أن هذا غير صحيح. حيث نرى مئات الآلاف من الأشخاص في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يعانون من التشرد أو يصطفون في طوابير أمام بنوك الطعام، وهي مأساة أبرز تفاصيلها أيضاً المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان¹⁹. علاوة على ذلك، فقد كشفت أزمة كوفيد-19، أن إنجاز الحد من الفقر الذي يقال إنه تحقق هو إنجاز هش للغاية²⁰. إذ إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يقدر أن التقدم في الحد من الفقر على مستوى 70 دولة "نامية" يمكن أن يتراجع من ثلاث إلى عشر سنوات²¹، في الوقت الذي تبين فيه ورقة بحثية أصدرها حديثاً المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (United Nations University World Institute for Development Economics Research) أن أزمة كوفيد-19 ستقذف بما يصل إلى نصف مليار شخص إلى هوة الفقر²².

قد يختلف معنى "الحياة الكريمة" باختلاف الناس. لكن يظل هناك أساسيات جوهرية متضمنة في أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: يجب أن يكون لكل فرد سكن آمن؛ وطعام كافٍ مغذٍ

ومياه شرب نظيفة؛ وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها، وتعليم جيد؛ والعمل بأجر في ظروف لائقة إذا اختاروا ذلك؛ فضلاً عن القدرة على اتخاذ قرارات بشأن حياتهم. ومن ثم فإن الاقتصاد القائم على الحقوق يسعى على الأقل لضمان هذه الشروط الأساسية للجميع. كذلك ينبغي أن يشمل ذلك بيئة صحية للعيش والازدهار؛ والوصول إلى السلع والخدمات التي تتيح لهم عيش حياة صحية وآمنة ومزدهرة؛ فضلاً عن راحة البال بضمان أنهم لن يتم التخلي عنهم معدمين بسبب المرض أو البطالة أو الإعاقة أو الشيخوخة أو مسؤوليات تقديم الرعاية. فالاقتصاد الحقيقي لا يُقاس بالقيمة النقدية، بل بمدى وفائه باحتياجاتنا، وبالتالي، فإن اقتصاد الرعاية هو الأساس الجوهري للكرامة في الاقتصاد القائم على الحقوق: يجب أن يكون لكل فرد الحق في الرعاية والحصول عليها في ظروف من الدعم والكرامة، مع تقاسم الأعباء والمزايا بالتساوي.

الاقتصاد الحقيقي لا يُقاس بالقيمة النقدية، بل بمدى وفائه باحتياجاتنا، ومنها تقييم الاهتمام بتوفير الدعم للتناسل والعيش في جميع مراحل حياة الإنسان. وبالتالي، فإن اقتصاد الرعاية هو الأساس الجوهري للكرامة في الاقتصاد القائم على الحقوق: يجب أن يكون لكل فرد الحق في الرعاية والحصول عليها في ظروف من الدعم والكرامة، مع تقاسم الأعباء والمزايا بالتساوي.

عدم التمييز والمساواة الجوهرية

إن مبدأي المساواة وعدم التمييز هما العمود الفقري لجميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. يربط الكثير من الناس فكرة "المساواة" بتكافؤ الفرص. هذه هي الفكرة الفائلة بأنه طالما يمكن للجميع، من الناحية النظرية، التنافس على "ساحة لعب متكافئة" في منافسة مفتوحة، يتم تحقيق العدالة. لكن بالطبع، لا يوجد ملعب متكافئ تمامًا، وكل شخص لديه نقاط بداية مختلفة وعقبات يجب التغلب عليها. بموجب قانون حقوق الإنسان، فإن للمساواة معنى محدد للغاية - وتحويلي. فيجب على سبيل المثال أن تضمن الحكومات "المساواة الجوهرية" بين الرجل والمرأة. أي أن تكون المرأة قادرة على التمتع بحقوقها على قدم المساواة مع الرجل واقعيًا (في الممارسة أو في الواقع)، وليس فقط بحكم القانون (في القانون أو من الناحية النظرية).

تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن الحكومات يجب أن تخلق "الظروف المواتية" لتحقيق المساواة الجوهرية - بما في ذلك في المجال الاقتصادي. وهذا يشمل إزالة العقبات (بما في ذلك القوالب النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي/الجنس) تلك التي تعيق المرأة من الحصول على نتائج متساوية. كما أن الحكومات مطالبة باتخاذ "تدابير خاصة مؤقتة" أو "تمييز إيجابي" لتعجيل بالمساواة الجوهرية ومعالجة الحرمان التاريخي للمرأة. كما يجب أن تأخذ السياسات في الاعتبار التمييز "المتداخل" وعدم المساواة - على سبيل المثال، الطريقة التي يمكن أن تتجمع بها الهويات المتعددة للمرأة وتتداخل بين بعضها البعض. على سبيل المثال، من المرجح أن تتعرض المرأة السوداء الفقيرة للتمييز في مكان العمل أكثر من المرأة البيضاء الثرية؛ والمرأة المتحولة هي أكثر عرضة للعنف والتمييز من المرأة المتوافقة مع الجنس*. كما أن المساواة الجوهرية لا تتعلق فحسب بالعلاقة بين الرجل والمرأة. كذلك ينبغي على الحكومات أن تضع حدًا لأوجه عدم المساواة العرقية وأن تضمن أن الفئات الأخرى - بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والعمال المهاجرون والأطفال - يمكنهم التمتع بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين**.

* مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CESR ومنظمة مراقبة العمل الدولي لحقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ International Women's Rights Action Watch Asia Pacific، تعافي الحقوق الموضوع الثامن: المساواة الجوهرية بين الجنسين. للحصول على شرح أكثر تفصيلاً للمساواة الموضوعية، انظر:

UN Women, *Progress of the World's Women 2015*, Chapter 1.

** على سبيل المثال، اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم - تتناول التدابير اللازمة لضمان المساواة الجوهرية وعدم التمييز، المصممة لتناسب الخبرات والاحتياجات والمصالح المحددة للجماعات.

الإنصاف

ربما يكون القلق الأكثر شيوعًا هو أن السياسات والنظم والمعاملات الاقتصادية ينبغي أن تكون "منصفة". تشكل هذه الأنظمة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية بين الفئات الاجتماعية.

قد تتولى هذه الأنظمة توزيع السلطة بشكل صريح؛ أو قد تفعل ذلك ضمنيًا، وفي هذه الحالة تعمل في الخلفية لتحديد كيفية مساومة المجموعات أو مدى تكافؤ الفرص. في ظل نموذجنا الاقتصادي الحالي، تتركز هذه السلطة وتعمل على أساس العرق والجنس وأنواع أخرى من الوضع الاجتماعي. على سبيل المثال، إن أغنى 10 أشخاص في العالم²³، جميعهم من الرجال وجميعهم من البيض. حتى السياسات الاقتصادية المفترض أنها "حيادية" لها في الواقع تحيزات خفية كبيرة. فهي تخلق أو ترسخ الحرمان على أساس الجنس أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو العرق أو العرق أو حالة الهجرة أو الإعاقة أو العمر أو خصائص أخرى. ووضع

الفهم التدريجي للإنصاف - الذي يُفهم في ضوء مبادئ حقوق الإنسان الخاصة بـ المساواة وعدم التمييز- بوصفه قيمة تأسيسية للاقتصاد القائم على الحقوق، يعني الاعتراف بنقاط البداية المختلفة وتنفيذ التدابير (مثل التمييز الإيجابي) لسد الفجوات في النتائج، وليس في الفرص المتاحة فحسب، مع معالجة أسباب هذه الفجوات الجذرية.

الحقوق كإطار للكرامة

يمنح إطار حقوق الإنسان - خاصة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية- خصوصية للأفكار التي تدور حول ما هو مطلوب لتحقيق حياة كريمة. يكرس العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) الحق في العمل في ظروف لائقة، والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، و"مستوى معيشي لائق". وهذا المستوى اللائق يشمل عددًا من العناصر المهمة للغاية، من بينها السكن والمياه والصرف الصحي والغذاء والملبس و"التحسين المستمر لظروف المعيشة". وقد تم تفكيك عناصر كل من هذه الحقوق بشكل أكبر من قبل اللجنة التي تشرف على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن قبل الخبراء المستقلين المعيّنين (أو "المقررين الخاصين") المعيّنين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما تم تقنين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في معاهدات دولية أساسية أخرى لحقوق الإنسان وتعزيزها معايير أخرى متفق عليها دوليًا. على سبيل المثال، توفر اتفاقيات منظمة العمل الدولية معايير تكميلية لضمان الكرامة في العمل. كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية معترف بها بدرجات متفاوتة في معظم الدساتير والأطر القانونية الوطنية*.

يجب أن تضمن الحكومات أن يتمتع الجميع في نطاق ولايتها القضائية على الأقل "بحد أدنى أساسي" من كل هذه الحقوق كمسألة ذات أولوية فورية. يجب أن يكون التعليم الابتدائي، على سبيل المثال، متاحًا مجانيًا للجميع، دون تأخير. لكن الأعمال التدريجي يتطلب تجاوز هذا الحد الأدنى. فيجب على الحكومات أيضًا إثبات أنها تتخذ خطوات ملموسة ومعقولة لتخصيص "أقصى مواردها المتاحة" من أجل الأعمال الكاملة لهذه الحقوق لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، دون تمييز وفي أسرع إطار زمني ممكن.

هناك أيضًا افتراض قوي بأن الخطوات "التراجعية" (على سبيل المثال، تدابير النقشف التي تلغي أحكامًا أو مزايا أو خدمات معينة يعتمد عليها الناس) تنتهك التزامات الحكومات بالإعمال التدريجي، لا سيما عندما تتوفر في الميزانية خيارات أخرى أقل ضررًا**.

* انظر مبادرة تورونتو للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، www.tiesr.org

** رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بيان بشأن الدين العام وتدبير النقشف والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E / C.12 / 2016/12016)

تكافل

يفترض نموذجنا الاقتصادي الحالي أن "المنافسة" الحرة أمر جيد. ومع ذلك، فإنها تضع الفئات الاجتماعية في مواجهة بعضها البعض في لعبة زائفة محصلتها جائزة على أحد الأطراف. في المقابل، يستند الاقتصاد القائم على الحقوق إلى التكافل، أي التعبير عن روح الوحدة والتعاون بين:

- فئات مختلفة من الناس، على سبيل المثال، على أساس العرقية والإثنية والطبقية والجنسانية، بناءً على الاعتراف بالطبيعة المتداخلة للهويات وعدم المساواة.
- الأعمال/ رأس المال والعمال، بما في ذلك من خلال المفاوضات الجماعية وملكية العمال وتمثيل العمال في مجالس الإدارة.
- البلدان، من خلال التعرف على الأوضاع المختلفة، ونقاط البداية ومسؤوليات البلدان المختلفة، ومعالجة إرث الاستعمار²⁴.

تعد الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية، ومجتمعات المساعدة المتبادلة التي أصبحت أكثر انتشارًا في سياق جائحة كوفيد-19، أمثلة مهمة حالية للاقتصادات التي تعزز التعاون بدلاً من تقويضه والشعور بأننا فيه معًا جميعًا. ففهم التضامن القائم على الحقوق سيكون بمثابة الأساس لعقد اجتماعي مستجد، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة وغيره كثيرون²⁵. كما أنه سيشجع الإشراف البيئي، من حيث تعزيز الملكية الجماعية والمسؤولية عن المشاعات وازدهار الكوكب.

الحقوق علائقية ترتبط في علاقات بعضها ببعض

يعتقد الكثير من الناس أن حقوق الإنسان هي حقوق فردية. في الواقع، حقوق الإنسان علائقية في الأساس. فجميع الناس يعتمدون على بعضهم البعض. وهذا يجعل التضامن قيمة أساسية لحقوق الإنسان. نادرًا ما يكون الحق في العمل اللائق، أو حرية تكوين الجمعيات، أو المساواة الجوهرية بين الرجل والمرأة مضمونة أو يطالب به الأفراد الذين يعملون بمفردهم. إنها تتطلب جهودًا جماعية لجعلها حقيقية.

إن إطار حقوق الإنسان واضح أيضًا بشأن الحاجة إلى التضامن بين الدول. إذ ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلته الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققًا تامًا" (المادة 28) وأن "على كل فرد واجبات إزاء الجماعة" (المادة 29). كما أن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان لا تتوقف عند حدودها. تتحمل جميع الحكومات مسؤوليات تجاه الأشخاص في البلدان الأخرى التي قد يؤثر سلوكها عليهم، والتعاون مع الحكومات الأخرى من أجل أعمال حقوق الإنسان على المستوى الدولي*.

* مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تعافي الحقوق، الموضوع الثاني: التعامل الدولي.

المساءلة

حقوق الإنسان كنظام بيئي للمساءلة

المساءلة هي حجر الزاوية في نظام حقوق الإنسان. معايير حقوق الإنسان:

- حددت المسؤوليات ذات الصلة لمختلف الجهات الفاعلة في الاقتصاد (خاصة الحكومة والموظفين العموميين والشركات)،
- تتطلب أن يكون أصحاب السلطة مسؤولين أمام مطالب العمال، والفئات الفقيرة والمهمشة، ومن ينتخبون لتمثيلهم،
- توفير وسائل لإتفاذ المسؤوليات وطلب التعويض عند انتهاك الحقوق*.

يُوم أن المساءلة تسير جنبًا إلى جانب ضمانات المشاركة في القرار وصنع السياسات، لا سيما للمجتمعات المحرومة ومن سيتأثرون بالقرار مباشرة¹. كما تعد الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات جزءًا لا يتجزأ من تمكين مطالب المساءلة. وكذلك المجموعة الكاملة من الحقوق المدنية والسياسية، من بينها حرية التجمع وتكوين الجمعيات. كما يقع على عاتق الدول التزامات حال تأثير المشاريع الإنمائية أو الأنشطة التجارية المقترحة على سبل عيش الشعوب الأصلية ومواردها وأراضيها وأقاليمها. في هذه الحالات، يُطلب منهم تجاوز مجرد التشاور، للحصول على "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة"².

تتحمل الحكومات أيضًا مسؤولية تنظيم الفاعلين في مجال الأعمال والتجارة، مما يضمن حماية الأشخاص من أي ضرر قد يتسببون فيه. فينبغي عليهم منع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات والتحقق فيها والمعاقبة عليها. كما تتحمل الشركات نفسها أيضًا مسؤوليات، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. إذ تنص على أن الشركات يجب أن تحترم حقوق الإنسان من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لمنع وتخفيف ومعالجة الآثار السلبية لعملياتها على حقوق الناس. حتى الآن، كان تنفيذ المبادئ التوجيهية بطيئًا. حاليًا هناك عملية مهمة قيد العمل للاتفاق على صك دولي ملزم قانونًا للشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، لضمان أن الشركات مسؤولة بالكامل عن انتهاكات حقوق الإنسان.

تقتبس من: OHCHR & CESR, *Who Will be Accountable? Human Rights and the Post-2015 Development Agenda*, 2014
نظر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تقع على عاتق الدول التزامات خاصة حال تأثير المشاريع الإنمائية أو الأنشطة التجارية المقترحة على سبل عيش الشعوب الأصلية ومواردها وأراضيها وأقاليمها. في هذه الحالات، يُطلب منهم تجاوز مجرد التشاور، للحصول على "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة"³

يتسم نظامنا الاقتصادي الحالي بتعدد سبل الإفلات من العقاب/الحصانة. أولئك الذين يحرزون سلطة - خاصة النخب السياسية الثرية والشركات متعددة الجنسيات- يمكن أن ينتهكوا الحقوق ويكثروا الموارد ويلحقوا الضرر بالعاملين مقابل مخاطر لا تذكر في طريق المحاسبة. فالفساد يستشري بين النخب السياسية في عديد من البلدان، حيث يتم تحويل الأموال التي ينبغي إنفاقها على الرعاية الصحية أو التعليم إلى الملاذات الضريبية. وطويلة هي سلسلة الكوارث المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئية التي يشارك فيها رجال الأعمال بل وتزداد يومًا بعد يوم: من بوبال Bhopal إلى التسرب السام عام 2014 في بوينا فيستا ديل كوبر Buena Vista del Cobre في المكسيك، وانهبان سد برومادينيو Brumadinho Dam في البرازيل عام 2019 والانفجار المدمر الأخير في ميناء بيروت. في ظل النيوليبرالية، يُنظر إلى مثل هذه الكوارث على أنها أثر جانبي مؤسف لـ"ممارسة الأعمال التجارية"؛ فلا يقع على الشركات سوى "مسؤولية محدودة" في القانون للرد على الأضرار، في الوقت الذي تدفع فيه الشركات والسياسيون بقوة في سبيل تقليل اللوائح المنظمة لسلوك الشركات. حتى إن بعض معاهدات الاستثمار تسمح للشركات بمقاضاة الحكومات التي تسن قوانين الصحة العامة أو البيئة التي يمكن أن تهدد أرباحها. ومن ثم فإن هذه الاختلالات الهائلة في توازن القوى، تلك المتأصلة في النظام الحالي، تجعل المساءلة محض استهزاء.

أما الاقتصاد القائم على الحقوق فسيسعى إلى إعادة التوازن على نحو استباقي لعلاقات القوة والسلطة وتعميق الديمقراطية، مع إنهاء سيطرة الشركات على الدولة ورفع الحصانة عن مرتكبي الجرائم الاقتصادية وجرائم الشركات. سيكون اقتصادًا يستجيب لاحتياجات الناس الفعلية، بدلًا من تركه لأهواء السوق أو لحالة إضفاء مآرب الربح المالي على جميع الأشياء بصورة لا تتوقف، بل تزداد.

العدالة

النظام الاقتصادي الذي لدينا الآن لا يتسم بالعدالة في أساسه. فتمتد الثروة والسلطة المركزة بشكل متزايد بين يدي أعلى 0.1% من النخبة، في الوقت الذي تعاني فيه الأجيال والحماية للطبقة العاملة والطبقة الوسطى (خاصة من يعملون في القطاع غير الرسمي) من ركود أغلب الأوقات، هي سمة - وليست خللاً- للنظام النيوليبرالي الذي أحكم سيطرته على مدى السنوات الأربعين الماضية.

يعيد الاقتصاد إنتاج التمييز والتفاوتات الهيكلية، حيث تظهر فجوات في الدخل والثروة والفرص قائمة على أساس العرق والطبقة والجنس. وهنا يزداد الشعور بالآثار المدمرة لتغير المناخ في الجنوب العالمي وتتراكم بين أفقر المجتمعات، لا سيما المجتمعات الملونة. وقد رسخ الاستعمار أنماطاً من الاستغلال البيئي والعمالي، مما أدى إلى توسيع الفوارق الاقتصادية بين البلدان وما زال مستمرًا حتى يومنا هذا.

لقد كشفت جائحة COVID-19 عن هذا الأمر بشكل أكثر فجاجة. العمال الذين ثبت أنهم ضروريون حقًا - مثل الممرضات وعمال الصرف الصحي والعمال في الزراعة ومقدمي رعاية الأطفال- ينقذون رواتب منخفضة ويحملون ظروف عمل صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان. في الوقت نفسه فقد الملايين وظائفهم، مع توزيع الخسائر بشكل غير متساوٍ بالمرّة على أساس الجنس والعرق واللون والطبقة. وحسب الوضع الوظيفي²⁶ الغالبية العظمى من العمال في جنوب الكرة الأرضية يعملون في القطاع غير الرسمي، مع ضمان اجتماعي ضئيل أو معدوم. في هذه الأثناء، في الأشهر القليلة الأولى من الوباء، زاد المليارديرات الأمريكيون بشكل كبير من ثرواتهم التي هي ضخمة بالفعل²⁷.

الأبعاد المتعددة للعدالة في قانون حقوق الإنسان

العدالة مفهوم متعدد الأبعاد. تهتم العدالة التوزيعية بمنح جميع أفراد المجتمع "حصّة عادلة" من فوائدها وتكاليفها. أما العدالة الإجرائية فتعنى باتخاذ القرارات وتنفيذها وفق عمليات غير منحازة. في حين تهتم العدالة التصالحية بمداواة جروح الضحايا وجبر الضرر الحاصل. تنعكس كل هذه الأبعاد في قانون حقوق الإنسان. كذلك العدالة البيئية هي بُعد/ نوع آخر من أبعاد العدالة الملحة بشكل متزايد، ويتم أيضًا دمجها بشكل مطرد في إطار حقوق الإنسان*.

إن إطار حقوق الإنسان، من منظور كلي، ينظم إعادة التوزيع بعمق. كما هو مبين أدناه، فقد حدد قانون حقوق الإنسان معايير لتوزيع الموارد. يتطلب دعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بشكل هادف أن تلعب الحكومات دورًا استباقيًا في الاقتصاد. ويشمل ذلك تنظيم سلوك الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمار العام نحو البنية التحتية والسلع والخدمات الأساسية. ويحدد قانون حقوق الإنسان أيضًا مجموعة من المبادئ الإجرائية، التي تضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد بطريقة شفافة وتشاركية وخاضعة للمساءلة.

ينص قانون حقوق الإنسان، بوضوح وبما لا يخلو من دلالة، على أن كل شخص تُنتهك حقوقه يحق له رفع دعوى قابلة للتنفيذ ضد من هم في السلطة والحصول على إنصاف. قد يأخذ هذا شكل رد الحقوق والتعويض وضمانات عدم التكرار. والهدف النهائي هنا ليس مجرد معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات. إذ إن سبل الانتصاف الفعالة تعزز التقدم المنهجي الذي يخلق الظروف التي يمكن فيها التمتع بالحقوق على أكمل وجه. على سبيل المثال، وجد قرار المحكمة العليا في هولندا عام 2019 في قضية أرغندا *Urgenda* أنه يجب على الحكومة الهولندية أن تخفض انبعاثات الكربون بشكل عاجل وكبير، امتثالاً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وقررت المحكمة أن هذا الإجراء الحاد للحد من الانبعاثات كان العلاج الأنسب والأكثر فعالية للضرر (والضرر الوشيك) الناجم عن تغير المناخ الخطير**. الأهم من ذلك أنه لا يوجد حد زمني لتصحيح الأخطاء التاريخية المتمثلة في الاسترقاق والاستعمار، التي لا تزال إلى حد كبير في عداد الإهمال وعدم الاعتبار حتى يومنا هذا.

* على سبيل المثال، تحمي اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشكل صريح الحقوق البيئية، وقد أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مؤخرًا في أول قضية تتعلق بحقوق البيئة، وهي قضية مجتمعات السكان الأصليين لجمعية لاكا هونيات (أرضنا) *Indigenous Communities of the Lhaka Honhat Association* حكمًا ضد الأرجنتين. وتضم لجنة البلدان الأمريكية مقررًا خاصًا معنيًا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان مقررًا خاصًا معنيًا بحقوق الإنسان والبيئة.

** *Urgenda Foundation v Netherlands*, 2019 (upholding previous decisions in the lower courts). See www.urgenda.nl/en/themes/climate-case/. A similar precedent now exists in Ireland.

يجب أن يكون الالتزام بضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صميم الاقتصاد القائم على الحقوق. وهذا يعني ضمان أن النشاط الاقتصادي لا يستنفد موارد الأرض مع السعي بشكل استباقي إلى تحقيق العدالة التوزيعية - فكرة أن المكافآت والفوائد يجب أن يتم تقاسمها بطريقة عادلة اجتماعيًا. سيطلب هذا تحولاً، لا في سياسات الضرائب والإنفاق فحسب، بل أيضاً في أنواع العمل والإنتاج التي نَقدرها ونكافئها بناءً على ما تسفر عنه من صالح اجتماعي وبيئي. كما يعني أيضاً تصحيح الموروثات المستمرة من المساوئ التاريخية القائمة على العنصرية والتمييز على أساس الجنس وأشكال التمييز الأخرى.

القسم الثاني: كيف يمكن تضمين هذه القيم في اقتصاداتنا؟

لكي تتجلى هذه القيم في النظام الاقتصادي، يجب تفعيلها من خلال السياسات. وفي هذا القسم نقدم نظرة عامة موجزة عن كيف أن الالتزام الجاد بهذه القيم، من خلال نهج قائم على الحقوق، من شأنه أن يغير مجالات بعينها من السياسات الأكثر صلة بالاقتصاد. ولا يتمثل هدفنا من هذا القسم في أن يكون توجيهياً أو سعياً لتقديم نموذج "واحد يناسب الجميع"؛ بل بالأحرى، صممنا محتواه لإظهار طرق تمهيد الطريق نحو رؤيتنا النهائية للاقتصاد القائم على الحقوق وتوضيح بعض الآثار الملموسة لمجالات السياسة المختلفة.

الحماية الاجتماعية في الاقتصاد القائم على الحقوق

تعتبر الحماية الاجتماعية في الاقتصاد القائم على الحقوق أداة أساسية لضمان حياة كريمة للجميع، حتى عند مواجهة البطالة أو الفقر أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة. فهي، أي الحماية الاجتماعية، فضلاً عن كونها حقاً في حد ذاتها، فإنها تدعم فرص الناس في التمتع بالعديد من حقوقهم الأخرى - مثل الحق في الغذاء والسكن والعمل اللائق.

تعتبر الحماية الاجتماعية في الاقتصاد القائم على الحقوق أداة أساسية لضمان حياة كريمة للجميع، حتى عند مواجهة البطالة أو الفقر أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة. بالإضافة إلى كونها حقاً في حد ذاتها، فإن الحماية الاجتماعية تدعم الناس في التمتع بالعديد من حقوقهم الأخرى - مثل الحق في الغذاء والسكن والعمل اللائق.

تتسم أنظمة الحماية الاجتماعية في الاقتصاد القائم على الحقوق بالشمولية (ارتباطاً بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية) وقائمة على الأدلة، ويسيرة المنال بالنسبة للجميع؛ وهي تعالج الاحتياجات ونقاط الضعف المختلفة في مراحل مختلفة من حياة الناس؛ والأهم من ذلك، أنها تتمتع بموارد جيدة. إذ إن نظام الحماية الاجتماعية الشامل والعام يغطي جميع العمال (بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي)؛ ويعترف بالأعمال ذات القيمة الاجتماعية التي لا يكافئها سوق العمل (مثل، أعمال الرعاية في المنزل)، وكذلك يوسع من إمكانية الاختيار أمام الفرد لممارسة العمل الذي يعتبره أكثر قيمة وذا مغزى بالنسبة له. ومن ثم تضمن هذه الأنظمة عدم الخوف من العوز بسبب اختيار مواصلة التعليم، أو المغامرة ببدء عمل تجاري، أو التعرض للمرض أو الحصول على إجازة من العمل لرعاية الأطفال أو الأقارب المسنين. كما أنه يسهل التحول إلى اقتصادات أكثر اخضراراً وأقل كثافة للكربون من خلال ضمان الدخل لأولئك الذين قد يخسرون في عملية التحول (على سبيل المثال، من يعملون في صناعة الوقود الأحفوري). لذا يعد التأثير التكافئي للحماية الاجتماعية الشاملة القائمة على الحقوق أمراً بالغ الأهمية: فهو سيخلق الفجوة بين أصحاب الأجور الأعلى والأدنى؛ والسماح للمحرومين بالبدء في تكوين المدخرات والثروة؛ والسماح بمزيد من المساواة في الحصول على الإسكان والتعليم والمنافع الأخرى.

يتناقض هذا التصور تناقضاً صارخاً مع رؤية الحماية الاجتماعية التي روج لها متعهدو الاقتصاد النيوليبرالي، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فالحماية الاجتماعية، من وجهة نظرهم، أداة لتقديم تعويض مخفف طفيف، ورفع الناس من الفقر المدقع إلى فقر غير مدقع عن طريق توزيع الفئات المتبقية بعد أن ينعم "الظافرون" بالسوق الحرة ويتخموا. وهو نموذج يعطي الأولوية للمخططات المستهدفة التي يقصد بها الوصول إلى أفقر الفقراء - بناءً على وسائل تختبر وغالباً ما تدعمها شروط لضمان حصول المتلقين على مزاياهم - لكنها في الواقع لا تصل بالضرورة إلى من هم في أمس الحاجة إليها²⁸، وذلك بالطبع مع تكريس حالة من العار والوصمة وفكرة الفقراء "المستحقين" و"غير المستحقين"²⁹ في الوقت نفسه، يعمل غالبية من يعيشون في فقر، لا سيما في جنوب الكرة الأرضية، في القطاع غير الرسمي، ومن ثم فهم مستبعدون من العديد من برامج الحماية الاجتماعية.

سياسات واعدة: الدخل الأساسي الشامل

يتمثل الدخل الأساسي الشامل في تحويل يتم توفيره للجميع في بلد ما بشكل منتظم وغير مشروط ونقداً. لم يبق أي بلد بوضع مخطط الدخل الأساسي الشامل حقاً على الصعيد الوطني، على الرغم من تنفيذ برامج محلية أو برامج تجريبية في بلدان مثل كينيا وأيسلندا وفنلندا. بشكل عام، تعد

برامج الحماية الاجتماعية الشاملة أكثر ملاءمة من منظور حقوق الإنسان، لأنها تقضي على الإقصاء والظلم والوصمة التي تصاحب استهداف فئات المحتاجين. ومع ذلك، فإن الدخل الأساسي الشامل لا يتوافق بالضرورة مع الحقوق. ففي الاقتصاد القائم على الحقوق، يجب تنفيذ مخطط الدخل الأساسي الشامل كجزء من مجموعة تدابير تخصص إعادة التوزيع- من بينها نظام الحماية الاجتماعية الشامل والخدمات العامة عالية الجودة (بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والإسكان الاجتماعي) التي يمكن للجميع الوصول إليها. وبالافتراض مع هذه البرامج الأخرى، يجب توفير مستوى من الدخل (نقدياً وعينيًا) يكفي لحياة كريمة ويتوافق مع حق الإنسان في مستوى معيشي لائق. ومن ثم، لو تم تنفيذ الدخل الأساسي الشامل، بهذه الطريقة فحسب، يمكن أن يكون بمثابة دعامة تحويلية للاقتصاد القائم على الحقوق، والحد من الفقر، وتحسين المساواة الاقتصادية، وتحرير الناس من الاعتماد على الوظائف الاستغلالية.

اكتسبت فكرة الدخل الأساسي زخمًا جديدًا بسبب جائحة كوفيد-2019. وضعت العديد من البلدان شكلاً محدودًا من مخطط الدخل الأساسي على أساس مؤقت. فدعت كل من مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي Economic Commission for Latin America and the Caribbean وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنفيذ خطط الدخل الأساسي الطارئة على نطاق واسع لمن يعيشون في فقر. ومن المتصور أن تكون هذه الخطط مؤقتة، على الرغم من أن المفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي جادلت صراحة أنه يمكن جعلها دائمة وتشكل أساسًا لبرامج الدخل الأساسي الشامل الأكثر اتساعًا. وتدعو مجموعات ونشطاء المجتمع المدني في العديد من البلدان، بما في ذلك جنوب إفريقيا³¹، إلى توسيع خطط الدخل الطارئة لتشمل الدخل الأساسي الشامل كجزء من نظام حماية اجتماعية عام وشامل.

سياسة العمل والأجور في الاقتصاد القائم على الحقوق

في الاقتصاد القائم على الحقوق، يتمثل الهدف الأساسي لسياسة العمل والأجور في ضمان أن يكون العمل تمكينيًا وأمنًا وكريمًا؛ وأن توفر الأجور ما يكفي للوفاء بمجموعة كاملة من الاحتياجات الأساسية؛ وألا تصبح فروق السلطة بين أصحاب العمل والموظفين واسعة للغاية. كذلك يجب التأكيد، ضمن هذه الرؤية، أن حقوق المفاوضة الجماعية وحرية التجمع وتكوين الجمعيات هي أسس غير قابلة للتفاوض، إلى جانب جميع حقوق العمال الأخرى المنصوص عليها في منظمة العمل الدولية (ILO) ومعاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الحماية الاجتماعية. ويتمثل أحد الشواغل المركزية لهذا المجال من السياسة في الاقتصاد القائم على الحقوق في ضمان تمكن العمال من الموازنة بين العمل والمأجور والحياة الأسرية بطريقة مرضية ومتناسقة. في الاقتصاد القائم على الحقوق، يتم تمكين الرجال والنساء من تولي وظائف لإنقة ذات أجر جيد تتوافق مع احتياجات الرعاية المنزلية. ويعد الارتباط بالحماية الاجتماعية الشاملة أمرًا بالغ الأهمية هنا، وذلك من أجل تزويد جميع الأشخاص بخيار حقيقي فيما يفعلونه من أجل لقمة العيش وتجنب بيئات العمل الاستغلالية.

ظلت المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية حجر الزاوية في أنظمة حقوق الإنسان والعمل منذ بدايتها، لكن لا تزال هناك فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين في معظم البلدان. وهذا ما يزداد عندما نضع في الاعتبار العرق والإثنية ومقارنة أجور، على سبيل المثال، امرأة سوداء مع رجل أبيض - وهو تفاوت ينطبق في كل بلد تقريبًا. وهذا ما يثير أسئلة أساسية حول قدرة السوق على تخصيص القيمة بواسطة أي شيء مثل الحياد.

في سياسة العمل والأجور النيوليبرالية، ظل الهم الأكبر الشاغل هو "إضفاء المرونة flexibilisation"- وهي مجموعة من التدابير المصممة لخفض التكاليف وتعزيز، كما هو مفترض، مدى "تنافسية" الشركات من خلال تقليص اللوائح وتخفيف مسؤولياتها تجاه الموظفين. ولا تزال هذه الأنواع من الصفات المتعلقة بالسياسات جزءًا من تقرير البنك الدولي الرئيسي عن ممارسة الأعمال (World Bank's flagship Doing Business report)، والمشورة السياسية لصندوق النقد الدولي والمشورة الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وهذا الوضع حقًا يتجاهل أي دليل مخالف لفوائد تعزيز قوة عاملة ملتزمة وماهرة، مع حياة أسرية متوازنة ناشئة عن التزام طويل الأجل لأصحاب العمل تجاه عمالهم. كذلك تميل السياسات النيوليبرالية إلى الحد بشكل كبير من الضمان الاقتصادي والاجتماعي للعمال.

لا تزال هناك فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين في معظم البلدان. تزداد الفجوة عندما نضع في الاعتبار العرق والإثنية في الاعتبار ومقارنة أجور، على سبيل المثال، امرأة سوداء مع رجل أبيض- وهو تفاوت ينطبق في كل بلد تقريبًا.

سياسات واعدة: الحد الأدنى من الأجور المعيشية

إن تحديد الحد الأدنى للأجور بمستويات كافية يعمل على تحسين الاستقرار المالي والاجتماعي على مستوى الأسرة والمجتمع؛ مع توفير ما يلزم من وقت لفضاء وقت الفراغ أو المسؤوليات العائلية (حيث لا يتعين على العمال العمل لساعات طويلة لكسب ما يكفي للعيش)؛ والمساعدة على سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. هذا بالإضافة إلى أنها تساعد على تقليل الفوارق الأخرى، حيث إن العمال ذوي الأجور المنخفضة في معظم السياقات هم من النساء والأشخاص الملونين بشكل غير متناسب³². عدم المساواة في الأجور هو أكبر عامل محدد للتفاوت العام في الدخل في معظم البلدان³³.

في جميع أنحاء العالم، يناضل العمال والنشطاء الحقوقيون والنقابات العمالية من أجل رفع الحد الأدنى للأجور، بما يكفي لضمان حياة كريمة. على الرغم من أن هناك طريقاً طويلاً يجب أن تقطعه، فقد تم تحقيق بعض النجاحات الرائعة. على سبيل المثال، تم إدخال الحد الأدنى للأجور أو زيادته عن الحد الأدنى للأجور الحالي الذي تم سنه في جميع القارات في السنوات الأخيرة. ففي جنوب إفريقيا، تم التوقيع على قانون الحد الأدنى الوطني للأجور ليصبح قانوناً في عام 2018 بعد سنوات من الدعوة والضغط من النقابات والباحثين³⁴. وفي عام 2019، وافقت الحكومة في مقدونيا الشمالية على زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 60%³⁵. وكان في عام 2016، أن وافق مجلس الحد الأدنى للأجور في السلفادور على أكبر زيادة في الحد الأدنى للأجور في تاريخ البلاد، حيث حصل العمال الأقل أجراً على زيادة بنسبة 100%³⁶. كذلك في عام 2019، تضاعف عدد الولايات الأمريكية التي لديها حد أدنى للأجور بقيمة 15 دولاراً³⁷. وعلى الرغم من ذلك، وفقاً للاستطلاع العالمي للمؤتمر النقابي الدولي (the International Trade Union Conference Global Poll)، فإن 83% من الناس في 13 دولة من مجموعة العشرين يرون أن الحد الأدنى للأجور لا يكفي للعيش. كما أن عدم الامتثال للحد الأدنى للأجور هو أمر متفشٍ³⁸. وبالتالي فإن قدرة العمال على التنظيم والمفاوضة الجماعية والإضراب هي عنصر أساسي لضمان الحد الأدنى للأجور المعيشية وتحقيق المساواة عن توظيفها وإنفاذها. ومن ثم، لكي نعالج التفاوتات بشكل أكثر فعالية، يمكن أيضاً الجمع بين الحد الأدنى للأجور وتنظيم نسب الأجور والحد الأقصى لأجور المسؤولين التنفيذيين³⁹.

الخدمات العامة في الاقتصاد القائم على الحقوق

الخدمات العامة هي الأجزاء الأساسية للبنية التحتية التي توفر الأساس لحياة كريمة وأكثر إثراءً. وهي قائمة لتزويد الجميع - بصرف النظر عن الدخل - بالضروريات والفرص الأساسية، متضمناً ذلك المياه النظيفة والتعليم الجيد والرعاية الصحية الملائمة والنقل العام والسكن اللائق. كذلك يجب عليهم الاستجابة للاحتياجات المحددة لمجموعات معينة، مثل ملاجئ الناجيات من العنف المنزلي أو الخدمات التي تعزز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الاقتصاد القائم على الحقوق، يصبح الدور الحاسم للخدمات العامة في توفير ودعم الرعاية طوال دورة الحياة أكثر قصداً ووضوحاً، وذلك استناداً إلى حقوق كل من الأفراد الموفرين للرعاية ومن يحتاجون إليها (أي، كلنا جميعاً، في مرحلة ما من حياتنا). فهي تمكن من تقليص العبء غير المتناسب لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر الذي تتحمله المرأة وإعادة توزيعه. وفيما يتجاوز تلبية احتياجات الناس، فإن الخدمات العامة القائمة على الحقوق قد عالجت عدم المساواة (تعزيز تكافؤ أكبر في الفرص والنتائج) كهدف واضح. تُظهر الأبحاث بالفعل أن الخدمات العامة تساعد في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء⁴⁰. يحصل الأفقر في المجتمع على أكبر فائدة من الخدمات العامة المجانية عند مرحلة الاستخدام عن طريق تقليل النفقات على حساب نقوده الشخصية. لكن من أجل ضمان قدرتهم على القيام بذلك بأكبر قدر ممكن من الفعالية، يجب أن ينعموا بحكم ديمقراطي وحمائتهم بشكل حاسم من التسليح والخصخصة، بما يتماشى مع التزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان⁴¹.

سوف يستعيد الاقتصاد القائم على الحقوق كل ما هو "عام" في الخدمات العامة، ويجعلها صراحة أداة للوفاء بالحقوق، وضمان ظروف معيشية كريمة ودعم ازدهار الإنسان.

الأثر التحويلي للخدمات العامة

<ul style="list-style-type: none"> ■ هناك إهدار لما يقدر بـ 443 مليون يوم دراسي كل عام بسبب الأمراض المتعلقة بالمياه غير الآمنة وغير النظيفة⁴⁴. ■ تشير التقديرات إلى أن النساء على 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ترتبط سنة إضافية من التعليم بانخفاض معامل جيني (مقياس شائع لعدم المساواة) بنسبة 1.4 في المئة⁴². ■ سيتم منع 100 مليون شخص من الوقوع في براثن الفقر كل عام إذا تم
---	---

تمويل الرعاية الصحية الشاملة بشكل عام ومجاني للمرضى ⁴³ .	مستوى العالم يقضين 200 مليون ساعة كل يوم في جلب المياه ⁴⁵ .
	■ يقلل "الدخل الافتراضي" الذي توفره الخدمات العامة من عدم المساواة في الدخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل 20%/46.

تمثل الخدمات العامة السلع والخدمات التي أدركت العديد من المجتمعات بالفعل أنها قيمة للغاية بحيث لا يمكن تركها بالكامل للسوق. وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأ هذا الإجماع مؤخرًا في التآكل أو في كثير من الحالات تم تفكيكه عن قصد من قبل المصالح الخاصة، ومنح عقود توفير الخدمات العامة للمؤسسات الهادفة للربح وفي بعض الحالات خصخصة أنظمة التعليم الابتدائي بأكملها (على سبيل المثال، في ليبيريا)⁴⁷. ومن ثم فإن أحد وجهي العملة، يتمثل في أن الإيمان بالخدمات العامة بدأ في الانخفاض بسبب عقود زمنية من نقص الاستثمار (أحيانًا من خلال الكشف المفروض من الخارج)، مما أدى إلى تدهور الجودة. والوجه الآخر للعملة، بدأت الخصخصة والتسليع والتمويل في التسلسل، حيث استشعرت الجهات الفاعلة بالقطاع الخاص طريقة جديدة لتحقيق الأرباح، مدركة أن الخدمات العامة والبنية التحتية تمثل فئة أصول جديدة. ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في ظهور المدارس ذات الرسوم التي تستهدف الأسر الأفقر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁴⁸، وزيادة انتشار رسوم المستخدمين والرسوم التي يدفعها الأفراد من أموالهم الخاصة للرعاية الصحية الأساسية⁴⁹. وبالتالي، أصبحت الخدمات العامة أقل "عامة"، وأقل سهولة في الوصول إليها وأقل خضوعًا للمساءلة، مع معاناة أكثر الفئات حرمانًا من هذه التحولات أكثر من غيرهم⁵⁰. وتأتي جائحة كوفيد-19 لتكشف عن الأثر المهلك لهذه التوجهات، فمع نزوب الخدمات العامة في البلدان نجد الأغنياء والفقراء يكافحون من أجل القدرة على التعامل. ومن هنا نقول إن الاقتصاد القائم على الحقوق سوف يستعيد صفة "العامة" في الخدمات العامة ويجعلها أداة للوفاء بالحقوق، وضمان ظروف معيشية كريمة ودعم ازدهار الإنسان.

سياسات واعدة: إعادة الخدمات العامة إلى أيدي الجمهور

يشير مصطلح "إعادة البلديات" إلى عودة الخدمات المخصصة إلى تقديم الخدمات العامة. تُظهر الأبحاث التي أجراها المعهد عبر الوطني (TNI) Transnational Institute أنه كان هناك ما لا يقل عن 1400 مثال على إعادة البلديات للخدمات العامة (أو إنشاء خدمات عامة جديدة) في جميع أنحاء العالم في العشرين سنة الماضية، شملت أكثر من 2400 بلدية - من المدن الصغيرة إلى العواصم- في 58 دولة⁵¹.

تحدث إعادة البلديات عبر قطاعات المياه والطاقة والرعاية الصحية والنقل والنفايات وغيرها من الخدمات العامة، مدفوعة بالأدلة على مخاطر وفشل الخدمات المخصصة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)⁵².

على سبيل المثال، في عام 2016، قرر مجلس مدينة بالادوليد City Council of Valladolid بإسبانيا إعادة إمدادات المياه في المنطقة الحضرية. كانت الشركة الخاصة قد رفعت سعر المستهلك بنسبة 37٪ على مدار العشرين عامًا الماضية، مما جعل إمدادات مياه الشرب غير ميسورة التكلفة تقريبًا بالنسبة للأسر الفقيرة، في حين كانت الشركة تجني باستمرار أرباحًا عالية. بعد السنة الثانية من التشغيل، كانت شركة المياه العامة المنشأة حديثًا قد وفرت بالفعل للمدينة 13.3 مليون يورو وأعدت استثمارات الأرباح في صيانة وتحسين شبكات الصرف الصحي والتوزيع⁵³.

السياسات الضريبية في الاقتصاد القائم على الحقوق

لا شك أن أعمال الحقوق يتطلب توفير الموارد. وفي الاقتصاد القائم على الحقوق، تلعب السياسة الضريبية دورًا رئيسيًا في الحد من عدم المساواة وتلبية احتياجات الجميع. إذ إن للسياسة الضريبية أربع وظائف رئيسية: جمع الإيرادات وإعادة التوزيع وإعادة التسعير والتمثيل⁵⁴. هذه أمور حاسمة من منظور حقوق الإنسان. وفي الاقتصاد القائم على الحقوق، تم تصميم السياسات الضريبية جيدًا وتطبيقها بقوة لضمان جمع ما يكفي من إيرادات لتمويل السلع والخدمات التي يحتاجها الناس للتمتع بحقوقهم في الصحة والتعليم والإسكان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

كما أنها أداة رئيسية لإعادة التوزيع. ففي الاقتصاد القائم على الحقوق، تركز الضرائب بشكل واضح على السعي لتحقيق العدالة- معالجة تركيز الثروة في أيدي النخبة وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ بل بين النساء والرجال أيضاً، وبين مختلف المجموعات العرقية والإثنية. ولكي يتحقق

تعظيم الموارد المتاحة: حقوق الإنسان في السياسة المالية

يجب أن تكون عمليات صنع السياسات الضريبية والميزانية التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات بشأن توفير الموارد شفافاً وتشاركية وخاضعة للمساءلة.

ينطبق معيار "الحد الأقصى من الموارد المتاحة" أيضاً على المستوى الدولي. يقع على عاتق جميع البلدان الالتزام بالتعاون في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى من هم في وضع يمكنهم من القيام بذلك ضرورة تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى البلدان ذات الموارد الأقل لهذا الغرض.

على الأقل، يجب على البلدان الأكثر ثراء الامتناع عن تقييد الحيز المالي للبلدان الفقيرة- على سبيل المثال، من خلال شروط القروض؛ أو عن طريق تمكين الشركات من التهرب الضريبي، أو عدم توفير المستويات الدنيا المتفق عليها للمساعدات الخارجية أو رفض إعادة الهيكلة أو الإعفاء من الديون الخارجية. عندما يفعلون ذلك، ويحرم الناس نتيجة لذلك، من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه البلدان تنتهك التزاماتها في مجال حقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية⁵⁶.

في السنوات الأخيرة، سعى التقارب المتزايد بين مجال حقوق الإنسان والعدالة الضريبية ودعاة التنمية إلى تفعيل حقوق الإنسان في السياسة المالية، متضمناً ذلك ما يتعلق بها في سياق الاستجابات المالية لجائحة كوفيد-19⁶⁰.

وقعت معظم حكومات العالم على معاهدات دولية تلزمها بتخصيص "أقصى مواردها المتاحة" للوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد بسرعة وبشكل تدريجي⁵⁶. ولهذا الالتزام آثار ملموسة على السياسة المالية - أي كيفية قيام الحكومات بجمع وتخصيص وإنفاق الموارد المتاحة لها بالفعل أو التي يحتمل أن تكون متاحة لها. باستخدام استعارة الكعكة الكلاسيكية: ما حجمها؟ كيف يتم تقطيعها؟ من يأكلها؟

كما أن هذا الالتزام يوجه الحكومات لجمع الأموال بطريقة تدر عائدات كافية للاستثمار في أعمال حقوق الناس. حيث يجب أن تكون الطريقة التي يتم بها تعبئة الموارد وإنفاقها عادلة وخاضعة للمساءلة.

إن الضرائب تمثل إحدى أدوات السياسة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتنمية الموارد. وهي كي تكون منصفة، يجب أن تكون تصاعديّة، مما يضمن عدم تحمل الفقراء عبئاً ضريبياً أثقل مما يتحمله الأغنياء، وألا يحابي النظام الضريبي الرجال على النساء⁵⁷.

عند تخصيص الموارد، يجب على الحكومات إعطاء الأولوية للبنية التحتية والسلع والخدمات التي يحتاجها الناس للتمتع بحقوقهم في الصحة والتعليم والإسكان والحقوق الأخرى تمتعاً فعلياً، متضمناً ذلك اقتصاد الرعاية. ويجب تخصيص الموارد وإنفاقها بطريقة عادلة، مع إعطاء الأولوية للفئات المحرومة ومعالجة عدم المساواة المنهجية القائمة على الجنس أو العرق أو الإعاقة أو أي أسس أخرى⁵⁸.

ذلك، يجب أن تكون الضرائب تصاعديّة- فكلما زاد ثراؤك، زادت الضرائب التي يجب أن تدفعها كنسبة من دخلك أو ثروتك. وهذا لا يعني فحسب وجود معدلات أعلى بكثير من ضرائب الدخل لأصحاب الملايين والمليارات، بل أيضاً استهداف الطرق التي يراكمون بها معظم دخلهم وثروتهم- لا من خلال الأجور، بل من خلال تراكم الأصول والميراث وأرباح الشركات والاستثمارات⁵⁵.

تتعلق وظيفة إعادة التسعير باستخدام السياسة الضريبية للحد من "السلوكيات السيئة" العامة (على سبيل المثال، التكاليف الصحية والاجتماعية للتدخين) وتشجيع "المنافع" العامة. على الرغم من أن هذه الأنواع من الضرائب يجب تصميمها بعناية لضمان عدم وقوعها بشكل أكبر على الفقراء، فإن وظيفة إعادة التسعير لها أهمية كبيرة في البنك الاحتياطي الاقتصادي- خاصة في تشجيع التحول إلى اقتصادات أكثر اخضراراً. فضرائب الكربون التدرجية⁶¹ ستضمن أن تنعكس التكلفة الحقيقية لانبعاثات الكربون لكوكبنا وصحتنا والأجيال القادمة بشكل أكثر دقة في أسعار المنتجات كثيفة الكربون. أما وظيفة التمثيل **representation** فهي تعكس ببساطة حقيقة أن الضرائب هي أساس العقد الاجتماعي، وهي إلى حد بعيد أكثر مصادر التمويل العام خضوعاً للمساءلة⁶².

في الاقتصاد النيوليبرالي، يُنظر إلى الضرائب على أنها شر ضروري يجب التقليل منه، لا بوصفها أداة لتعزيز العدالة الاجتماعية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تم تخفيض الضرائب المباشرة الأكثر تصاعديّة تخفيضاً كبيراً، لا سيما تلك المفروضة على الشركات والأفراد الأثرياء. على سبيل المثال، انخفض متوسط معدل الضريبة على الشركات من 40٪ إلى 24٪ بين عامي 1980 و2019⁶³. ويستند هذا إلى الفكرة (التي تفنقروا لما يكفي من أدلة لدعمها) المتمثلة في أن الضرائب تثبط كلا من الاستثمار وخلق فرص العمل⁶⁴. وفي الوقت نفسه، لجأت الحكومات بشكل متزايد إلى الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة لجمع الأموال التي تحتاجها، غالباً نتيجة مشورة صندوق النقد الدولي. وهي ضرائب تميل إلى أن تكون تنازلية **regressive**- فهي تقع بشكل أكبر على من يملكون أقل، لأنهم

يمثلون نسبة أعلى بكثير من دخلهم. وقد تم الترويج للحوافز الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار الداخلي، الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الحد من حشد الإيرادات دون داعٍ⁶⁵. وهذا الاتجاه في الأساس يمثل الحكومات التي تمارس جوراً متزايداً على وظيفة إعادة التوزيع للضرائب- أي قوة السياسة المالية للحد من عدم المساواة.

سياسات واعدة: ضرائب على الثروة

اكتسبت ضرائب الثروة زخمًا متجددًا في سياق جائحة كوفيد-19. في البرازيل، على سبيل المثال، أطلق قطاع عريض من المجتمع المدني حملة تسمى "ضريبة الثروة لإنقاذ الأرواح"⁶⁶، تدعو إلى استخدام الإيرادات لدعم الدخل الأساسي الشامل والاستثمار في النظام الصحي⁶⁷.

عند التطرق إلى ضرائب الثروة بصورة عامة سنجد أنها تتوخى فرض ضرائب على صافي ثروات الأشخاص وأصولهم ودخلهم المستمد من الثروة أو الأسهم. وهي من ثم تنطبق على جميع الأفراد الذين يتجاوزون حدًا معينًا (قد يختلف حسب البلد)، ويمكن تطبيقها في بعض الأشكال بشكل تدريجي (لذلك فإن الشخص الذي لديه أصول بقيمة مليار دولار سيدفع معدلًا أعلى من شخص لديه مليون دولار). ومن شأن ضرائب الثروة أن تكون أداة مهمة في التحول إلى الاقتصاد القائم على الحقوق، لأن السياسات النيوليبرالية المتبعة على مدى العقود الماضية أدت إلى وضع يكون فيه تقاسم الثروة أكثر تفاوتًا بكثير من الدخل.

في جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، يمتلك أغنى 1٪ من السكان نصف الأصول في الدولة، بينما يمتلك العشر الأعلى 90٪ إلى 95٪ من ثروة البلاد⁶⁸. وتشير التقديرات إلى أن ضريبة الثروة على أغنى 1٪ في البلاد يمكن أن تزيد 143 مليار راند/ عملة جنوب إفريقيا، أي ما يعادل 29٪ من تكلفة حزمة الإغاثة الأولية من فيروس كوفيد-19 في البلاد⁶⁹. تعكس التفاوتات في الثروة أيضًا أنواعًا أخرى من عدم المساواة وتؤدي إلى تفاقمها. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، متوسط ثروة النساء السود العازبات هو 200 دولار؛ أما بالنسبة للنساء البيض فهو 15.640 دولارًا وللرجال البيض 28.900 دولار⁷⁰.

لذلك لا يمكن للحكومة أن تقول مطمئنة إنها تمتثل لالتزامها باستخدام "الحد الأقصى من الموارد المتاحة" لإعمال الحقوق (انظر الإطار التوضيحي في الصفحة 27) إذا كانت تترك الثروات الهائلة لـ 0.1٪ أو 1٪ بدون ضرائب. فمن أجل تحقيق النجاح في هذا الشأن، يجب دمج ضرائب الثروة مع حملة متضافرة على التهرب الضريبي وتجنبه، وثغرات قانون الضرائب والملاذات الضريبية. كما أن الإصلاحات الرئيسية على المستوى الدولي ستكون حاسمة لتهيئة بيئة مواتية لتعبئة الموارد المحلية⁷¹.

تنظيم الشركات وحوكمتها في الاقتصاد القائم على الحقوق

تعتبر الشركات جهات فاعلة اقتصادية رئيسية وتتمتع بقوة هائلة في اقتصاداتنا: كأرباب عمل ومنتجين ومقدمين للسلع والخدمات. هم أيضًا لاعبين سياسيين أقوياء وقوتهم في تزايد، وذلك مع سيطرة الشركات على الحكومة، وهي ظاهرة حقيقية للغاية في البلدان من جميع مستويات الدخل المختلفة. في ظل النموذج النيوليبرالي، كان الاتجاه هو تقليص اللوائح التي تحد أو تضع قواعد حول سلوك الشركات، والاعتماد بشكل متزايد على الشركات في إدارة نفسها. ومع ذلك، فإن قائمة الكوارث والانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان تعد واسعة، خاصة تلك الناجمة عن سلوك الشركات، وهي تتسع أكثر من أي وقت مضى. ومع تزايد الغضب بشأن مثل هذه الحوادث، تم إنشاء مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين (جهود الحوكمة الطوعية التي تجمع الشركات والمجتمع المدني والأكاديميين وفي بعض الحالات الحكومات وأصحاب الحقوق) من أجل "حل" المشكلة ومنع الانتهاكات المستقبلية. ومع ذلك، فقد وجد تقرير حديث متعمق أن مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين ليست مناسبة لغرض حماية حقوق الإنسان. ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى أنهم لم "يقيدوا بشكل أساسي سلطة الشركة أو يعالجوا الاختلالات القوة التي تؤدي إلى إساءة الاستخدام"⁷².

في الاقتصاد القائم على الحقوق، تمثل إعادة تشكيل هذه الاختلالات في القوة إحدى الأولويات الرئيسية. حيث توضع لوائح صارمة لإعادة التوازن إلى أولوية الناس والكوكب بدلًا من الأرباح. من خلال التشريعات واللوائح والضرائب وغيرها من التدابير، يتعين على الشركات المساهمة في المجتمع، بدلًا من مجرد الاستخراج منه. وهذا ما يتماشى مع التزامات الحكومات بضمان حماية الحقوق بقوة ضد انتهاكات الطرف الثالث⁷³. من خلال لوائح مكافحة الاحتكار وغيرها من تدابير، تُمنع الشركات أيضًا من تكوين احتكارات أو أن تصبح كبيرة إلى حد يجعل من قوة الحكومات في عديد من البلدان متقدمة أمام قوتها وثرورتها. علاوة على ذلك، لا بد أن

تواجه الشركات عواقب حقيقية حال عدم احترام حقوق الإنسان. فيستند تنظيم الشركات في الاقتصاد القائم على الحقوق إلى أسس مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ولكنه يتحرك نحو نموذج إلزامي تُحاسب فيه الشركات بشكل مباشر عن انتهاكات حقوق الإنسان UN Guiding Principles on Business and Human Rights (على النحو المتوخى في مشروع المعاهدة الدولية الملزمة قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال)⁷⁴. ويتم كذلك اتخاذ تدابير صارمة لمنع تأثير الشركات غير المبرر على القرارات السياسية. على سبيل المثال، من خلال القيود المفروضة على تبرعات لشن الحملات؛ والشفافية المطلقة بشأن ملكية الأعمال والمساهمين وعقود المشتريات الحكومية؛ وحدود ممارسة الضغط. من أجل تحويل علاقات القوة/السلطة تحويلاً حقيقياً، سيكون من الضروري أيضاً إجراء تغييرات كبيرة في شكل الشركة نفسه وإلزامها وتحفيزها من خلال التشريعات والبنية المالية (انظر القسم 3).

سياسات واعدة: حقوق الإنسان الإلزامية وعناية واجبة بالبيئة

يستلزم التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان "مطالبة الكيانات التجارية بممارسة العناية الواجبة بحقوق الإنسان من أجل تحديد ومنع وتخفيف مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، وحساب الآثار السلبية التي تسببها أو تساهم فيها قراراتها وعملياتها وأيضاً تلك الخاصة بالكيانات التي تقع تحت سيطرتها"⁷⁵. يجب دعم هذا الواجب في أطر قانونية، من خلال آليات الامتثال والعقوبات. وقد ناضل المدافعون عن حقوق الإنسان لسنوات من أجل فرض متطلبات العناية الواجبة الإلزامية على الشركات. حالياً، تضع بعض الولايات القضائية مثل هذه القواعد موضع التنفيذ: فُيعد قانون البيضة Loi de Vigilance الفرنسي لعام 2017 وخطة المفوضية الأوروبية لإدخال قانون إلزامي لحقوق الإنسان والعناية الواجبة بالبيئة في عام 2021 أمثلة إيجابية على ذلك⁷⁶. في فرنسا، تم بالفعل رفع قضايا ضد شركات بموجب قانون البيضة (على سبيل المثال، فيما يتعلق بعمليات شركة توتال Total في أوغندا)⁷⁷، لكن ثمة دراسة حديثة وجدت أن 27٪ من الشركات لم تنشر خطة العناية الواجبة كما يقتضي القانون⁷⁸.

لكي يكون للالتزام بالعناية الواجبة مغزى يذكر، لا بد أن يمتد عبر سلسلة التوريد الخاصة بالشركة وأن يراعي الفوارق بين الجنسين (على سبيل المثال، دراسة كيفية تأثير المشروع المقترح بشكل متفاوت على النساء، بما في ذلك عن طريق زيادة تهميشهن اقتصادياً أو عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر)⁷⁹. كما يجب أن تتضمن العملية مشاورات هادفة مع أصحاب المصلحة، من بينهم الفئات المحرومة على وجه الخصوص. بالإضافة إلى التشاور، في حالة مجموعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل إفريقي ومجموعات ضفاف النهر في المشاريع التي تنطوي على استخراج الموارد الطبيعية أو استخدام أراضيهم، يجب على الشركات الحصول على "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة"⁸⁰. ويذكر في هذا الشأن أن قوانين العناية الواجبة الإلزامية توضع بشكل ضيق للغاية من أجل تغطية مجموعة صغيرة فقط من القضايا. قانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة، على سبيل المثال. ولكي نعكس عدم قابلية الحقوق للجزئية، لا بد أن يأتي واجب العناية الإلزامية بدلاً من ذلك ليعكس نطاقاً أوسع من المخاطر التي تتعرض لها الحقوق. بطبيعة الحال، فإن العناية الواجبة الإلزامية ليست حلاً سحرياً في حد ذاتها. وفي الاقتصاد القائم على الحقوق، سيكون من الضروري إجراء تحول أكثر اتساعاً وشمولية لشكل الشركة والغرض منها. ومع ذلك، ينبغي أن تكون إحدى الدعائم الحاسمة لهذا النموذج الجديد هي اشتراط قيام الشركات بتقييم وتخفيف ومراعاة آثارها على حقوق الإنسان والبيئة.

الحوكمة الاقتصادية العالمية في الاقتصاد القائم على الحقوق

في الاقتصاد القائم على الحقوق، يتمثل الغرض من الحوكمة الاقتصادية العالمية في تحقيق رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لنظام اجتماعي ودولي يمكن للجميع من خلاله إعمال حقوقهم بالكامل. ومثل هذا النظام لا بد أن يقوم دائماً على الحد من التفاوت الاقتصادي وتقارب أكبر في التمتع بالحقوق بين البلدان وداخلها. بالإضافة إلى ذلك، تُلزم معاهدات حقوق الإنسان الدول بضمان حقوق الأشخاص في بلادهم وكذلك الأشخاص المتأثرين بسلوكلهم في الخارج. تُعرف الالتزامات الحكومية التي تعبر الحدود باسم الالتزامات النولية خارج الحدود الإقليمية (ETOS)⁸¹، وهي التزامات تتطلب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل؛ مع تحقيق التعاون بدلاً من المنافسة؛ لضمان التعامل مع المشكلات الجماعية (مثل تغير المناخ والتدفقات المالية غير المشروعة والأوبئة) بطريقة فعالة ومنسقة ومنصفة؛ كذلك بناء نظام حكم عالمي ديمقراطي حقيقي يضمن أن جميع البلدان يمكن أن تشارك على قدم المساواة في أهم القرارات الاقتصادية على المستوى العالمي، مع معالجة إرث الاستعمار والاستعمار الجديد.

ومع ذلك، فإن أداء الاقتصاد العالمي اليوم بعيد كل البعد عن أن يكون النظام الذي ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ باستثناء ما يجري في الصين والهند، نجد التفاوتات قد

إعادة تصور لنماذج الشركات

تكتسب عمليات شراء العمال وملكية أسهم الموظفين شعبية، وقد تم الترويج لها من قبل بعض الهيئات الحكومية مثل الأمانة الوطنية البرازيلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي مولت عمليات شراء العمال والموظفين عندما أفلست الشركات المحدودة المملوكة للمساهمين، بما في ذلك شراء المزارع لمعالجة مشكلة عمال المزارع المعدمين.

في الأرجنتين، بعد أزمة الديون عام 2001، واصل العمال في بعض المصانع المغلقة العمل وطلبوا بحقوقهم في امتلاك المشروع من خلال حقوق وضع اليد.

في غانا، أكبر شركة لشراء الكاكاو هي جمعية تعاونية، تدعى Kuapa Kokoo، مملوكة من قبل 100000 مزارع، يجنون أرباحاً من بيع الكاكاو وما بعده. كما أنها تمتلك أسهماً في شركة لتصنيع الحلويات مقرها المملكة المتحدة، بحيث يستفيد المزارعون من القيمة المضافة في سلاسل التوريد. ومثل هذه المخططات إنما تقلل من اختلال توازن القوى بين مالكي الشركات والعالمين، ذلك الاختلال الذي غالباً ما يقوض الحق في العمل اللائق والأجور.

تم إنشاء بنوك تعاونية واتحادات انتمائية لتمويل القطاع التعاوني؛ وفي عديد من بلدان الجنوب العالمي، تتمتع الأشكال التعاونية للخدمات المصرفية المجتمعية في منظمات الادخار والائتمان القروية أو الاتحادات الائتمانية بنصيب كبير. في كندا، تخدم حركة Desjardins التعاونية 7 ملايين عميل في كيبك وأونتاريو.

في الاقتصاد القائم على الحقوق، يتمثل الغرض من الحوكمة الاقتصادية العالمية في تحقيق رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لنظام اجتماعي ودولي يمكن للجميع من خلاله إعمال حقوقهم بالكامل.

ازدادت بين الدول⁸². فالبلدان منخفضة الدخل تواجه قيودًا شديدة على حيز سياساتها في مختلف المجالات الحاسمة للتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية⁸³. فأنظمة الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية تعمل في ظل نموذج عفا عليه الزمن يحدد صلاحيات اتخاذ القرار بناءً على القوة الاقتصادية التاريخية⁸⁴. على سبيل المثال، يتم اتخاذ القرارات الرئيسية حول اتجاه الاقتصاد العالمي في مجالات مثل مجموعة العشرين. فقد وضعت القوى الاستعمارية السابقة ذات الدخل المرتفع التي تهيمن على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد الضرائب الدولية، على الرغم من أن أولئك الأكثر تضررًا من التهرب الضريبي وتجنبها هم من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل⁸⁵. كذلك نجد هناك دعمًا للنظام النيوليبرالي من خلال نظام عدالة عالمي شبه خاص حيث يمكن للمستثمرين مقاضاة الدول من خلال آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عندما تمارس الحكومات سلطاتها التنظيمية لحماية الحقوق⁸⁶.

سياسات واعدة: إلغاء الديون وإعادة هيكلتها

جاءت جائحة كوفيد-19 لتسلط الضوء على الحاجة إلى تجديد التعددية من الألف إلى الياء. وقد انتشرت النضالات المناهضة للعنصرية والمالية للتسوية والعدالة المناخية إلى ما وراء الحدود. ذلك أن أزمة الديون التي تفاقمت بسبب كوفيد-19، إلى جانب القيود المفروضة على مبادرات الديون مثل مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين، أدت إلى انتشار دعوات إلى تشكيل آلية شاملة وشفافة وفي الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ لإعادة الهيكلة المنهجية (أو التسوية العادلة) للديون الثقيلة. أعباء تعود إلى عقود⁸⁷. في الوقت الحالي، تنفق 64 دولة في الجنوب العالمي على مدفوعات الديون أكثر مما تنفقه على الرعاية الصحية العامة، في حين أن 44 دولة تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على الحماية الاجتماعية⁸⁸. فإذا حصلت مقاومة لتخفيف شامل للديون وإلغائها، فمن المرجح أن تدخل العديد من البلدان في أزمة ديون ممتدة، ما لم يتم وضع آلية لإعادة هيكلة الديون- كما تطالب بلدان الجنوب العالمي. وفي هذا السياق، تدعو الشبكة الأوروبية للديون والتنمية The European Debt and Development Network (Eurodad) وغيرها في حركة الديون العالمية إلى عملية شاملة لإعادة هيكلة الديون، متضمنًا ذلك إنشاء هيئة مستقلة لتكافؤ الفرص بين الدائنين والمدينين؛ ووضع إجراءات تفاوض شفافة وتشاركية؛ والنظر في كيفية تأثير عبء ديون البلد في قدرته على إعمال الحقوق⁸⁹. كما تدعو حركة الشعوب الآسيوية حول الديون والتنمية 'The Asian Peoples' Movement on Debt and Development إلى النظر في الديون البيئية لجنوب الكرة الأرضية عند مناقشة عبء الديون، حيث إن الديون البيئية مستحقة لجنوب الكرة الأرضية على بلدان شمال الكرة الأرضية.

القسم الثالث: ما التحولات النظامية التي نحتاجها؟

إن إعادة تشكيل جميع المجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه بصورة جذرية لهو أمر بالغ الأهمية لإعادة برمجة اقتصاداتنا. ولعل التشكيك الجوهري في هدف تلك السياسات المركزي وإعادة تصميمها سيأخذنا إلى أبعد من مجرد العبث حول الحواف. ومع ذلك، فإن إصلاح مجالات السياسات المنفصلة لن يأخذنا إلى الهدف النهائي للاقتصاد القائم على الحقوق. من الضروري إجراء تحول أكثر شمولية في الأنظمة والعقليات. ومن ثم، سنركز في هذا القسم مرة أخرى على تسليط الضوء على الإصلاحات الشاملة التي ستكون ضرورية لدعم هذه التغييرات ونسجها معًا في السياسات. تحتاج هذه التحولات إلى تغيير جذري في كيف وماذا ننتج ونوزع ونستهلك ونقيم داخل اقتصاداتنا.

من استغلال الموارد الطبيعية إلى احترام حدود الكوكب...

ظلت علاقة الاقتصاد النيوليبرالي بالكوكب قائمة على النهب والاستخراج. ربما تتطلب هذه العلاقة أكبر تحول على الإطلاق: رعاية احترام أنظمة الكوكب وحدودها. السقف البيئي، الذي يكمن وراءه تدهور غير مقبول ونقاط تحول إلى كوكب غير صالح للعيش⁹⁰. نحن بحاجة إلى تحقيق قفزة واعية للانتقال من اقتصاد مهووس بمكاسب قصيرة الأجل إلى اقتصاد يتمتع بمنظور داخلي طويل الأجل بشأن الاستدامة البيئية للأجيال القادمة. يمكن لكثير من الفلسفات والنماذج الموجودة أن تساعدنا في هذا الانتقال، من الاقتصاد الدائري circular إلى الاقتصاد منخفض النمو و"اقتصادات الدونات/حزام النجاة doughnut economics".

تعتبر النماذج البديلة ووجهات النظر العالمية للشعوب الأصلية محكًا حيويًا بشكل خاص في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بالإشراف على الأرض والعيش في اتصال عميق مع الأرض

في الوقت الحالي، تنفق 64 دولة في الجنوب العالمي على مدفوعات الديون أكثر مما تنفقه على الرعاية الصحية العامة، في حين أن 44 دولة تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على الحماية الاجتماعية.

والتعايش مع الطبيعة. كما تقول زعيمة السكان الأصليين سيليا زاكريابا Célia Xakriabá: "الشيء الذي سيعالج الأرض هو مقدرتنا، وقدرتنا على إعادة تنشيط اتصالنا بالكوكب، وإعادة تنشيط ثقافتنا وإعادة تنشيط قوة أسلافنا"⁹¹. ما لا يمكن إنكاره بل نحسه كل يوم أكثر من أمس هو أن حقوق الإنسان والاقتصادات العادلة، بالنسبة لجميع الناس - الآن وفي المستقبل - تعتمد بشكل أساسي على بيئة صحية. فلا يمكن أن توجد وظائف - ناهيك عن الأمن أو التحرر من الجوع أو المياه النظيفة - على كوكب ميت.

من التركيز على النمو الاقتصادي إلى مقاييس نجاح أكثر شمولية وسليمة بيئياً ومتمحورة حول الإنسان ...

لن يكون هذا التحول في علاقتنا مع الكوكب ممكناً إلا إذا أعدنا التفكير بشكل كبير في كيفية قياس التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فكما أشارت الخبيرة الاقتصادية ماريانا مازوكاتو Mariana Mazzucato، فإن الاقتصادات الحديثة تكافئ الأنشطة التي تستخرج القيمة بدلاً من خلقها. وقد تم إثبات الحوافز الضارة العديدة الناتجة عن السعي الحثيث لنمو الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع. إذ يمكن أن يؤدي قطع الغابات المطيرة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن يؤدي بناء السجن إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فالأمم العربية التي تقوم بوظيفة ثالثة لمجرد تغطية نفقاتها يمكن أن تزيد من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك يمكن للعاصفة الكارثية التي تتطلب جهود إعادة البناء أن تزيد من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هل لأي من هذه الأشياء قيمة اقتصادية واجتماعية؟ هل أي منها يزيد الرفاه والعدالة؟ جادل الاقتصاديون النيوليبراليون بأن المستويات المرتفعة والمتسقة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنتائج الاجتماعية الجيدة. لكن ليس هذا بالضرورة الحال على أرض الواقع: كوستاريكا، على سبيل المثال، تفتخر بمتوسط العمر المتوقع ومستويات الرفاه التي تعد من بين أعلى المعدلات في العالم (متفوقة على الولايات المتحدة بكثير)، لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 11000 دولار فقط (خمس الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة) وبصمة بيئية أصغر بكثير⁹². هكذا ندرك أن إجمالي الناتج المحلي وغيره من المؤشرات الاقتصادية التقليدية ينفصل بشكل متزايد عن حياة الناس وفرصهم، وعن أزمة المناخ. على سبيل المثال، ظل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وسوق الأوراق المالية قويين نسبياً خلال تفشي فيروس كوفيد-19، في حين أن الناس يمرضون ويموتون بأعداد غير مسبوقة وفي حين وصلت البطالة إلى ذروة لم نشهدها منذ قرن⁹³. وبالمثل، تعافى مؤشر SENSEX الرئيسي في الهند بحلول سبتمبر/أيلول 2020 إلى مستويات ما قبل الوباء، على الرغم من تقديرات كبار علماء الأوبئة في الهند بأن نصف السكان سيصابون بالفيروس، وعلى الرغم من حقيقة أن 25٪ فقط من الهنود الريفيين يمكنهم الوصول إلى خدمات الصحة العامة.

إحدى المشكلات الرئيسية مع الناتج المحلي الإجمالي كمقياس هو أنه لا يتضمن حساب التكاليف. فهو لا يأخذ في الحسبان العواقب الاجتماعية أو البيئية العديدة ("العوامل الخارجية السلبية") للنشاط الاقتصادي المعني. على سبيل المثال، تسجل بلدان كثيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما تفقد "رأس المال الطبيعي" (الأصول الطبيعية مثل التربة والهواء والماء)، إذ شهدت 140 دولة انخفاضاً في رأس المال الطبيعي خلال الفترة 1992-2014⁹⁴. هناك قضية مماثلة عندما يتعلق الأمر بميزانيات أرباح الشركات وخسائرها: لا يتم وضع التكاليف البشرية والبيئية الحقيقية لأنشطة الشركة في الاعتبار. لذلك غالباً ما تكون الشركات الأكثر ربحية هي أيضاً تلك التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن التدمير البيئي أو الاجتماعي. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 100 شركة مسؤولة عن 71٪ من الانبعاثات التاريخية⁹⁵.

هناك العديد من المقاييس الأخرى الممكنة "للتقدم" الاقتصادي أو "النجاح" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجربة الناس وفهمهم للعالم⁹⁶. اكتسبت الحركة نحو تطوير مقاييس الرفاه - التي حفزها عمل جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz وأمارتيا صن Amartya Sen وجان بول فيتوسي Jean-Paul Fitoussi⁹⁷ - ما يكفي من المصداقية والزخم بحيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو/تموز عام 2011 القرار 309/65 تحت مسمى **السعادة: نحو تعريف شمولي للتنمية**، وهو ما أدى إلى ظهور تقرير السعادة العالمي السنوي. تبنت العديد من الحكومات الآن فكرة "اقتصاد الرفاه"⁹⁸. ففي عام 2019، اعتمدت نيوزيلندا "ميزانية الرفاه"، مدعومة بـ 61 مؤشراً تغطي قضايا مختلفة بداية من حقوق الشعوب الأصلية إلى الشعور بالوحدة وعدم المساواة⁹⁹. ومن ثم يمكن القول إن التحدي هنا ليس تقنياً، بل سياسي: كسر الإدمان على الناتج المحلي الإجمالي، الذي ظل طوال عقود من الزمن أهم مؤشر على نجاح الحكومات. ومع ذلك، يتجمع المزيد والمزيد من الناس من جميع جوانب الطيف الأيديولوجي¹⁰⁰

حول فكرة أننا بحاجة إلى مقياس جديد للتقدم يقدر الرعاية ورفاه الإنسان وحقوقه¹⁰¹ وازدهار كوكب الأرض.

من التعامل مع أعمال الرعاية كأمر مسلم به إلى الاعتراف بمكانتها في قلب مجتمعاتنا...

يجب أن يكون تقييم الرعاية - بالمعنى الحرفي والمجازي- عقيدة أساسية لأي مقياس جديدة للنجاح والتقدم. لقد قلل الاقتصاد النيوليبرالي من قيمة الرعاية واستغلها وتعامل مع الأعمال الناتج عنها، التي تؤديها النساء بأغلبية ساحقة، بوصفها أمرًا مسلمًا به. لكن الاقتصاديين النسويين والحركة النسوية دأبا طوال عقود من الزمن على إظهار طريق نحو اقتصادات أكثر عدالة بين الجنسين. لذا، نحن في حاجة إلى تحول هائل في التصور العقلي للرعاية:

- من التعويل على خدمات الرعاية بوصفها تكلفة إلى فهمها بوصفها استثمارًا في مجتمع سليم مزدهر.
- من تهمين البنية التحتية المادية ووضعها على رأس الأولويات (في مجال البناء الذي يرمز إلى الذكور) إلى تقييم البنية التحتية الاجتماعية التي توفر الرعاية بالقدر نفسه من الأهمية، مثل أهمية الطرق التي يتنقل عليها العمال.
- من رفض الرعاية بوصفها مسألة تخص الأسر للتعامل معها في الحيز الخاص إلى فهمها على أنها مسؤولية اجتماعية جماعية وصالح عام.
- من رؤية أعمال الرعاية مدفوعة الأجر بوصفها عمالة غير ماهرة إلى الاعتراف بها بوصفها مهارة قيمة ومن ثم تعويضها على هذا الأساس.

إذا تم تبني هذه التحولات، سنجد طرقًا عديدة من خيارات السياسات في ضوء جديد. على سبيل المثال، لن تكون رعاية الأطفال الشاملة المجانية التي يسهل الوصول إليها وبجودة عالية خيالًا مكلفًا (في الواقع، لدى بعض الدول الأوروبية بالفعل مثل هذه السياسة)¹⁰²، بل استثمارًا في مجتمع صحي وسعيد وأكثر إنصافًا بين الجنسين وفي قادة المستقبل وعماله ومواطنيه- كذلك مصدر للوظائف اللائقة منخفضة الكربون¹⁰³.

ذكر الاقتصاديون النسويون منذ فترة طويلة أننا بحاجة إلى التعرف على الرعاية غير المدفوعة وتقليلها وإعادة توزيعها¹⁰⁴. وهذا ما يعني بشكل ملموس، تحسين جودة الرعاية التي يمكن أن يتمتع بها الناس؛ وتحسين أجور وظروف من يقدمونها؛ ودعمها بشكل استباقي من خلال الخدمات العامة والحماية الاجتماعية¹⁰⁵؛ وضمان ألا تكون أعباء الرعاية الفردية شديدة للغاية (على سبيل المثال، حتى لا يجرم الأشخاص - معظمهم من النساء- الذين يقدمونها من حقوقهم في الصحة أو التعليم)؛ وذلك أيضًا مع ضمان توزيع المسؤولية عن أعمال الرعاية بشكل أكثر توازنًا بين الرجال والنساء - وبين الأسر والحكومة. ومن ثم نقول إن حقوق مقدمي الرعاية (سواء المدفوعة أو غير المدفوعة) وحقوق من يتلقون الرعاية لها القدر نفسه من الأهمية - كلاهما يجب احترامهما وحمايتهما والوفاء بهما. ويذكر في هذا الصدد أنه قد تم تنفيذ شيء من الاعتراف في شكل إعانات الطفل الشاملة¹⁰⁶.

من شأن الاقتصاد القائم على الحقوق أن يدمج القيم النسوية في صميم النماذج والسياسات الاقتصادية. على أقل تقدير من خلال التعامل مع الرعاية لا بوصفها عوامل خارجية يجب على الأسر التصرف فيها على الهامش، بعيدًا عن نشاطهم الاقتصادي "الحقيقي"، بل باعتبارها الدعامة الأساسية لمجتمعاتنا والاقتصادات.

من تهمين القطاع الخاص إلى استعادة سلطة الجمهور...

من الواضح أن التجربة النيوليبرالية الكبرى، التي تسمح للسوق والقطاع الخاص بتوجيه الاقتصاد والسيطرة عليه، قد فشلت في تحقيق نتائج عادلة اجتماعيًا أو بيئيًا. العديد من الاستراتيجيات المركزية للتجربة، مثل الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، كانت فاشلة حتى بشروطها الخاصة (على سبيل المثال، توفير التكاليف أو الكفاءة). يمكن النظر إلى التوسع في أنظمة الصحة والحماية الاجتماعية الشاملة على أنه اختبار بسيط لمدى تمثيل السياسات الحكومية الديمقراطية والتشاركية، حيث تحظى هذه السياسات بشعبية هائلة وتتلقى دعمًا ديمقراطيًا واسعًا، لكنها غالبًا ما تكون محبطة بسبب سيطرة النخبة على المؤسسات الديمقراطية. وكما عبرت FEMNET وشبكة النوع الاجتماعي والتنمية في المملكة المتحدة (GADN): "لا يمكن ترك السعي وراء الأهداف الاجتماعية لما يسمى بالسوق الحرة- بل يتطلب دورًا نشطًا للدولة لإعادة التوازن إلى الأسواق"¹⁰⁷.

في خضم ذلك، أظهرت أزمة المناخ أننا بحاجة إلى عمل حكومي منسق على نطاق غير مسبوق- ليس أقله في إعادة توجيه الإنتاج نحو غايات أكثر فائدة من الناحية الاجتماعية والبيئية.

بالطبع، من المهم عدم إضفاء الطابع الرومانسي على الدولة أو التغاضي عن الطرق التي فشلت بها الحكومات عبر التاريخ أو انتهكت حقوق مواطنيها بشكل فعال. بل بالأحرى، نحن بحاجة إلى الكفاح من أجل بناء مؤسسات حكومية أكثر فاعلية واستجابة وخاضعة للمساءلة وقائمة على حقوق الإنسان، على المستويين الوطني والمحلي. هذا التحول لا غنى عنه إطلاقاً من منظور حقوق الإنسان. فالحكومات هي الجهة المسؤولة في نهاية المطاف عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، وهي سلطات شرعية على نحو لا يتمتع به الفاعلون في القطاع الخاص. وقد تم توثيق العواقب السلبية لمحاولة تحميل مسؤوليات حقوق الإنسان على عاتق الجهات الفاعلة الخاصة على نطاق واسع¹⁰⁸. علاوة على ذلك، فإن قانون حقوق الإنسان بعيد كل البعد عن الصمت بشأن الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة في الاقتصاد (انظر الإطار في الصفحة 26).

من احتكارات الشركات إلى سلطة العمال والمجتمع...

وصلت احتكارات الشركات وتركيزاتها إلى مستويات قصوى، مما أدى بشكل جوهري إلى تكييف علاقات القوة داخل الاقتصاد¹⁰⁹. فهناك عدد صغير من الشركات عبر الوطنية تهيمن على عديد من قطاعات الاقتصاد العالمي، مما يمنحها سلطة واسعة على هذه الأسواق¹¹⁰. المستفيدون الرئيسيون من هياكل سوق احتكار القلة هم أكبر المساهمين في الشركات والمالكون الرئيسيون، وهذا ما يؤدي إلى زيادات هائلة في عدم المساواة الاقتصادية. وغني عن القول أن هذه الاحتكارات ضارة بالعمال، الذين تقل قدرتهم التفاوضية وأجورهم وتنقلهم الوظيفي باطراد مع زيادة هذه الاحتكارات¹¹¹.

نحن بحاجة إلى تفكيك قوة الشركات وإعادة تصور شكلها بشكل جوهري. إن حقيقة أنه في العديد من البلدان يُحظر قانوناً على مجالس إدارة الشركات إعطاء الأولوية للمصالح المجتمعية أو البيئية فوق مصالح المساهمين، يجب أن تكون دليلاً كافياً على عدم توافق شكل الشركة السائد الحالي مع الاقتصاد القائم على الحقوق أو الاقتصاد "الأخضر". ومع ذلك، ثمة تغيير على هذا الصعيد: على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تعد B Corporations - التي تتضمن أهدافاً اجتماعية وبيئية في قوانينها الأساسية- نموذجاً متنامياً. علاوة على ذلك، في معظم الحالات، يكون المساهمون بعيدين جداً عن المجتمعات المتأثرة بعمليات الشركة، أو عن العمال الذين يكسبون في مصانعها أو حقولها أو مناجمها. كذلك هناك لدى بعض المساهمين التزام بما يسمى "واجب ائتماني" للمطالبة دائماً بتعظيم الأرباح؛ وهذا أيضاً يحد من قبولهم للقضايا الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية كجزء من أهداف الشركة. وقد أدى هذا الانفصال إلى ارتفاع حاد في عدم المساواة الاقتصادية والدمار البيئي وتدمير المجتمعات وسبل عيشها.

كما تقول MSI Integrity: "ما دامت الشركات مملوكة بشكل أساسي للمستثمرين، فإنها لن تفشل في تركيز العمال أو المجتمعات الضعيفة بشكل مناسب في قراراتها التجارية فحسب، بل ستقاوم أيضاً مبادرات حقوق الإنسان التي تهدد أرباحها أو قوتها، وتستمر في إدارة المخاطر غير المقبولة المتمثلة في اتخاذ قرارات تضر بالناس والكوكب¹¹²". يجب إضفاء الطابع الديمقراطي على نموذج الشركة وتعزيز قوة العمال من خلال هياكل جديدة لصنع القرار والملكية، ورؤى جديدة لكيفية تحقيق الشركات للقيمة. ومن أجل من. هناك بالفعل موجة كبيرة من المبادرات الواعدة في هذا الصدد¹¹³، بدءاً من مخططات ملكية الموظفين إلى المسؤولية الاجتماعية التي يقودها العمال والاقتصادات الاجتماعية والتضامنية (انظر الإطار في الصفحة 27)¹¹⁴.

من قبضة النخبة إلى تجديد الديمقراطية الاقتصادية

كل هذا يعتمد على ديمقراطية تشاركية متجددة وحيوية. قد يبدو هذا كأنه احتمال بعيد، خاصة بالنظر إلى الانتشار الأخير للحركات العرقية القومية الاستبدادية في جميع أنحاء العالم. لكن القوة المضادة تتزايد أيضاً، كما يتضح من الاحتجاجات الجماهيرية في نهاية عام 2019 ضد الظلم الاقتصادي¹¹⁵ والتعبئة العالمية ضد العنصرية المنهجية في عام 2020.

يستدعي الأمر لا شك رؤية أكثر شمولية واحتواءً للديمقراطية، لا تتمحور حول صندوق الاقتراع فحسب، بل على تحدي السلطة الراسخة والمشاركة الحقيقية والهادفة في صنع القرار من خلال إعادة تصور الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، بحيث يمكن للجميع، لا سيما الأكثر تهميشاً وحرماناً بفعل أنظمتنا الاقتصادية الحالية، أن يشاركوا مشاركة كاملة. وبالتالي، فإن مواجهة تفوق البيض والنظام الأبوي هي جزء أساسي من هذا الصراع. كما أن التدقيق الفعال في عملية صنع القرار يعد أمراً حتمياً أيضاً، ويتطلب تحسين القنوات لمساءلة صناعات القرار (خاصة في الحكومة) أمام من يخدمونهم. وفي هذا الشأن تلعب البرلمانات - بما في ذلك لجان الحسابات

نحن بحاجة إلى تفكيك قوة الشركات وإعادة تصور شكلها بشكل جوهري. إن حقيقة أنه في العديد من البلدان يُحظر قانوناً على مجالس إدارة الشركات إعطاء الأولوية للمصالح المجتمعية أو البيئية فوق مصالح المساهمين، يجب أن تكون دليلاً كافياً على عدم توافق شكل الشركة السائد الحالي مع الاقتصاد القائم على الحقوق أو الاقتصاد "الأخضر".

في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تتمتع البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل - التي تشكل حوالي 85% من سكان العالم- بحوالي 40% فقط من الأصوات. تتمتع الولايات المتحدة بحق النقض الفعال في هاتين المؤسستين. على سبيل المثال، منعت مؤخرًا التخصيص الهائل لحقوق السحب الخاصة التي كانت الغالبية العظمى من الدول تدعو إليها لمساعدة البلدان على التعامل مع أزمة كوفيد-19. على الرغم من الالتزام بأهداف التنمية المستدامة (الهدف 10.6) لإصلاح أنظمة التصويت هذه، لم يكن هناك إجراء أي إصلاح مهم و شريك.

البرلمانية ولجان الموازنة- دورًا رئيسيًا، ما دام العديد من الأحزاب السياسية ممثلة ولها صوت مفيد. ولا يمكن بالطبع إغفال لجان المظالم والوسيل الأخرى غير القضائية بوصفها وسيلة مهمة لتقديم الشكاوى إلى هيئات الدولة التي لا تقي بالمعايير المناسبة. وتعد المؤسسات التي تم إنشاؤها لمراقبة التمتع بحقوق الإنسان جزءًا مهمًا من نظام المساءلة هذا - بما في ذلك أنظمة العدالة الوطنية المستقلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية مثل هيئات معاهدات الأمم المتحدة (التي تم إنشاؤها لرصد الامتثال لمختلف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان)¹¹⁶.

على نفس المستوى من الأهمية يأتي إزالة الاستعمار عن عملية صنع القرار على المستوى الدولي. لا يمكن أن تظل الحوكمة العالمية ناديةً للأثرياء. بل بالأحرى، يجب أن تكون ساحة اللعب متكافئة على أساس المساواة والتعاون والتضامن الدوليين، مع مراعاة تركة الاستعمار ومستويات مختلفة من الموارد والمسؤوليات للتسبب في تغيير المناخ ومعالجته (تم التعبير عنه جزئيًا في الاتفاقات البيئية بمفهوم "مسؤوليات مشتركة لكن متباينة")¹¹⁷. كما يتطلب أيضًا تخفيف السلطة التي تتمتع بها المؤسسات المالية الدولية لتحديد خيارات سياسة الاقتصاد الكلي التي تتمتع بها الحكومات¹¹⁸. فهذه المؤسسات نفسها غير ديمقراطية إلى حد بعيد في هياكل صنع القرار الخاصة بها.

خاتمة

توفر بيئة ما بعد جائحة كوفيد- 19 فرصة لا تُفوت لتعزيز رؤية الاقتصاد القائم على الحقوق وتحفيز حركة أوسع تطالب بالتحويلات الضرورية. وهذا ما يتطلب مجموعة واسعة من الإجراءات- من التعبئة والتنظيم والعمل المباشر إلى البحث والدعوة والتشريع والتعليم الشعبي وتعزيز التغيير الثقافي. لدينا جميعا دور نؤديه. لتحقيق هذه التغييرات، لا بد أن نبدأ بتفكيك العقائد والسرديات النيوليبرالية التي تشكل أساسًا للوضع الراهن¹¹⁹. عند إرساء الأسس للاقتصاد القائم على الحقوق، من الضروري أيضًا أن نجد طرقًا أكثر فاعلية للاستفادة من التزامات حقوق الإنسان ومعاييرها وأدواتها واستراتيجياتها لمساءلة الحكومات، لا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا تشترك مؤسسة كريستيان أيد Christian Aid ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CESR في الاقتناع بأن العمل معًا عبر حركات حقوق الإنسان والعدالة البيئية والاقتصادية يمكن أن يولد زخمًا قويًا للتغيير، لا سيما في السياق الحالي¹²⁰. وهذا يعني العمل على الجبهتين في وقت واحد: تعميق مشاركة حركة حقوق الإنسان وآليات مراقبة حقوق الإنسان في قضايا الظلم الاقتصادي، مع إدخال الحجج والاستراتيجيات المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال صنع القرار الاقتصادي.

قد يبدو وضع كرامة الإنسان وحقوق الإنسان في قلب اقتصاداتنا بعيد المنال بالنسبة للبعض. لكن جائحة كوفيد- 19 أظهرت حقيقة بسيطة طالما حُجبت على مدى عقود من النظام النيوليبرالي: الناس هم الاقتصاد. يعتبر الاقتصاد علانقياً بشكل أساسي- فهو يتكون من تفاعلات مختلفة مع أشخاص آخرين كل يوم¹²¹. الاقتصاد والسوق ليسا خارج المجتمع الأوسع ومعاييرهم وقيمه، بل هما جزء من النسيج نفسه. غير أن استعادة الاقتصاد تتطلب تفكيك الأنظمة والهياكل والخطابات التي تم بناؤها على مدى عقود لتحويل وتشويه القيمة الاقتصادية والسلطة المالية إلى غايات خاصة. يتطلب الأمر منا محاربة السلطة الخاصة وبناء السلطة العامة كقوة موازنة. وبفهمها بشكل شامل، يمكن أن تساعدنا معايير ومبادئ وقيم حقوق الإنسان في تحقيق ذلك. يمكننا تحويل اقتصاداتنا لنضع كرامة الإنسان والازدهار في مركزها. ويجب أن توجه حقوق الإنسان القرارات التي نتخذها للوصول إلى هذا الهدف.

- ¹ World Bank (2020) www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview
- ² Oxfam (2020) www.oxfam.org/en/5-shocking-facts-about-extreme-global-inequality-and-how-even-it
- ³ Food and Agriculture Organization of the United Nations, *The State of Food Security and Nutrition in the World* (2020).
- ⁴ *Forbes* (2020), www.forbes.com/forbes-400/#4d7ebf377e2f
- ⁵ Oxfam (2020), www.oxfam.org/en/5-shocking-facts-about-extreme-global-inequality-and-how-even-it
- ⁶ World Bank (2020) www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021
- ⁷ FEMNET and GADN, *The Audacity to Disrupt* (2020) <https://static1.squarespace.com/static/536c4ee8e4b0b60bc6ca7c74/t/5f2940b2adaadd409fa60345/1596539086311/AFMA+resource+pack+-+The+audacity+to+disrupt+2020.pdf>
- ⁸ Centre for Global Development (2011), www.cgdev.org/publication/post-washington-consensus-development-after-crisis-working-paper-244
- ⁹ Especially in its dominant version, known as 'neoclassical economics'.
- ¹⁰ www.adamsmith.org/blog/to-really-misunderstand-the-purpose-of-an-economy
- ¹¹ See Vienna Declaration of the 1993 UN World Conference on Human Rights, where member states affirmed that: 'All human rights are universal, indivisible and interdependent and interrelated. The international community must treat human rights globally in a fair and equal manner, on the same footing, and with the same emphasis.'
- ¹² For a seminal, detailed account of the 'radical potential' of human rights for reimagining the economy, see Balakrishnan, Elson and Heintz, *Rethinking Economic Policy for Social Justice: The Radical Potential of Human Rights* (2016).
- ¹³ Meaning the rights and obligations outlined in international human rights law and elucidated through jurisprudence and interpretation of human rights monitoring bodies. For the core international human rights treaties that detail and give binding force to the provisions of the UDHR, see Office of the High Commissioner for Human Rights, Core International Human Rights Instruments.
- ¹⁴ Preamble to the UDHR, adopted by UN General Assembly Resolution 217 A(III), 10 December 1948.
- ¹⁵ The ICESCR enshrines rights to work in decent conditions; to education, health and social security; and to an 'adequate standard of living' and 'the continuous improvement of living conditions'. These rights have been further unpacked by the Committee which oversees the ICESCR and by independent experts appointed by the UN Human Rights Council (eg, the Special Rapporteurs). They are also codified in other human rights treaties and bolstered other international norms such as the legal standards set out by the ILO Conventions for ensuring dignity at work. Most constitutions and national legal frameworks recognise them to some degree, as governments must 'respect', 'protect' and 'fulfil' them. This means they must refrain from interfering with people's rights; prevent others (including businesses) from doing so; and provide or facilitate access to necessary infrastructure, goods and services.
- ¹⁶ A Corkery and I Saiz, 'Progressive realization using maximum available resources: the accountability challenge' in J Dugard *et al* (eds), *Research Handbook on Economic, Social and Cultural Rights as Human Rights* (2020)
- ¹⁷ See, for example, Lant Pritchett, *The World Bank Progresses on Poverty Reduction* (2017), www.cgdev.org/blog/world-bank-progresses-poverty-lines. Also: Benjamin Selwyn, *The Struggle for Development* (2017).
- ¹⁸ See 2020 report of the UN Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights (Philip Alston), A/HRC/44/40; Jason Hickel, 'Bill Gates Says Poverty is Decreasing. He Couldn't Be More Wrong' (*The Guardian*, 29 January 2019).
- ¹⁹ Office of the High Commissioner for Human Rights, *Statement on Visit to the United Kingdom, by Professor Philip Alston, United Nations Special Rapporteur on extreme poverty and human rights* (2018), www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23881
- ²⁰ Christian Aid, *Tipping Point: How the Covid-19 Pandemic is Pushing the World's Poorest to the Brink of Survival* (May 2020), www.christianaid.org.uk/sites/default/files/2020-06/tipping-point-covid19-report-May2020.pdf
- ²¹ Global Multidimensional Poverty Index 2020, <http://hdr.undp.org/en/2020-MPI#>
- ²² UN WIDER, *Precarity and the Pandemic* (2020), <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wp2020-77.pdf>
- ²³ According to the *Forbes* Real-Time Billionaires List as of 12 September 2020.
- ²⁴ See, for example, the UN Declaration on the Right to Development.
- ²⁵ UN Secretary General, Mandela Day Address 2020, <https://news.un.org/en/story/2020/07/1068721>
- ²⁶ For example, McKinsey has estimated that jobs performed by women are 1.8 times more vulnerable to this crisis than those performed by men. Women make up 39% of global employment but 54% of overall job losses.
- ²⁷ Hiatt Woods, 'How Billionaires Got \$637 billion richer during the coronavirus pandemic', *Business Insider*, 3 August 2020 www.businessinsider.com/billionaires-net-worth-increases-coronavirus-pandemic-2020-7
- ²⁸ Stephen Kidd and Diloá Athias, *Hit and Miss: An Assessment of Targeting Effectiveness in Social Protection with Additional Analysis* (2020)
- ²⁹ See, for example, Robert Walker, *The Shame of Poverty* (2014).
- ³⁰ CESR and Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing, *Recovering Rights Topic 8: Income Support to Protect Rights* (2020) www.cesr.org/sites/default/files/Brief%207%20-%20Income%20Support%20Online_0.pdf
- ³¹ Pamela Choga and Carilee Osborne, *Contesting Business-as-Usual and Promoting Economic Transformation in South Africa*, CESR blog (August 2020) www.cesr.org/confronting-covid-how-civil-society-responding-across-countries-south-africa
- ³² www.epi.org/publication/minimum-wage-testimony-feb-2019/
- ³³ Institute for Economic Justice (IEJ), *Reducing Wage Inequality* (2018) <https://iej.org.za/wp-content/uploads/2020/07/Stream-2-Policy-Brief-2-Reducing-Wage-Inequality.pdf>
- ³⁴ See National Minimum Wage Research Initiative, <https://nationalminimumwage.co.za>
- ³⁵ www.ituc-csi.org/IMG/pdf/promoting_minimum_living_wages_en.pdf
- ³⁶ www.fairlabor.org/report/legal-minimum-wage-increase-el-salvador
- ³⁷ <https://news.bloomberglaw.com/daily-labor-report/states-with-15-minimum-wage-laws-doubled-this-year>
- ³⁸ www.ituc-csi.org/IMG/pdf/promoting_minimum_living_wages_en.pdf
- ³⁹ As, for example, demanded by IEJ in South Africa, <https://iej.org.za/wp-content/uploads/2020/07/Stream-2-Policy-Brief-2-Reducing-Wage-Inequality.pdf>

- ⁴⁰ Oxfam (2019), <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620599/bp-public-good-or-private-wealth-210119-en.pdf>
- ⁴¹ See, for example, the Abidjan Principles on the Human Rights Obligations of States to Provide Public Education and to Regulate Private Involvement in Education.
- ⁴² UNICEF, *The Investment Case for Education and Equity* (2015).
- ⁴³ World Health Organization and World Bank, *Tracking Universal Health Coverage: 2017 Global Monitoring Report*.
- ⁴⁴ UNDP, *Human Development Report 2006: Beyond scarcity – power poverty and the global water crisis* (2006), <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2006>
- ⁴⁵ UNICEF, www.unicef.org/press-releases/unicef-collecting-water-often-colossal-waste-time-women-and-girls
- ⁴⁶ G Verbist, MF Förster and M Vaalavuo, *The Impact of Publicly Provided Services on the Distribution of Resources: Review of New Results and Methods*, OECD Social, Employment and Migration Working Paper 130 (2012), <http://dx.doi.org/10.1787/5k9h363c5sqz-en>
- ⁴⁷ <https://ncspe.tc.columbia.edu/working-papers/WP235.pdf>
- ⁴⁸ See Global Initiative on Economic, Social and Cultural Rights, Explanatory Guide on Private Actors in Education, www.giescr.org/publications/private-actors-in-education-human-guide-6369t
- ⁴⁹ See, for example, *Egypt Social Progress Indicators*, out-of-pocket expenditure on health, www.progressegyp.org/en/indicator.html#personal-health-expenditure
- ⁵⁰ UN Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights (Philip Alston), *Report on Privatization*, A/76/396, 2018.
- ⁵¹ TNI, *The Future is Public*, www.tni.org/files/publication-downloads/tni_the-future-is-public_online.pdf
- ⁵² Eurodad, *History RePPeated* (2018), https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/eurodad/pages/508/attachments/original/1590679608/How_Public_Private_Partnerships_are_failing.pdf?1590679608
- ⁵³ Adapted from TNI, *The Future is Public*, www.tni.org/files/publication-downloads/tni_the-future-is-public_online.pdf
- ⁵⁴ The '4 R' framework was developed by Alex Cobham of Tax Justice Network, www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/OCG_G_-_Alex_Cobham_-_Taxation_Policy_and_Development.pdf, and used in the Christian Aid Tax Advocacy Toolkit, www.christianaid.org.uk/sites/default/files/2016-03/tax-justice-advocacy-toolkit-jan-2011.pdf
- ⁵⁵ In 2018, Oxfam found that one-third of billionaire wealth was gained through inheritance. Two-thirds was found to be through inheritance, cronyism and monopoly. Oxfam, *Reward Work Not Wealth* (2018).
- ⁵⁶ ICESCR, Article 2
- ⁵⁷ See C Capraro, *Taxing Men and Women* (2014).
- ⁵⁸ See CESR, *Recovering Rights: Topic One – Maximum Available Resources*, www.cesr.org/sites/default/files/CESR_COVID_Brief_1.pdf. For more detail, see also Corkery and Saiz (n 17).
- ⁵⁹ Maastricht Principles on Extraterritorial Obligations of States in the Area of Economic, Social and Cultural Rights.
- ⁶⁰ See, for example, the Initiative to Develop Principles and Guidelines on Human Rights in Fiscal Policy, which CESR convenes along with six leading human rights and tax justice organisations in Latin America. See also CESR and Christian Aid, *A Post-2015 Fiscal Revolution*; and the Global Alliance for Tax Justice Working Group on Human Rights.
- ⁶¹ www.taxjustice.net/2020/06/30/carbon-taxes-can-be-progressive-myth-busting-and-mainstreaming-carbon-taxes/ See also Piketty, *Capital and Ideology* (2019), Chapter XIII
- ⁶² Christian Aid and Centre for Research on Multinational Corporations, *Tax Justice Advocacy: A Toolkit for Civil Society* (2011), www.somo.nl/wp-content/uploads/2011/03/A-Toolkit-for-Civil-Society.pdf
- ⁶³ Tax Foundation (2019) <https://taxfoundation.org/publications/corporate-tax-rates-around-the-world/>
- ⁶⁴ See CESR, *Dismantling the Dogmas of Austerity and Fiscal Injustice* (2019) (especially Dogma 8), www.cesr.org/sites/default/files/Dismantling%20Dogmas_Online.pdf
- ⁶⁵ www.christianaid.org.uk/sites/default/files/2020-01/Use%20and%20Abuse%20of%20Tax%20Breaks.pdf
- ⁶⁶ www.cartacapital.com.br/blogs/change-org/taxar-grandes-fortunas-pode-ajudar-a-salvar-vidas-na-pandemia/
- ⁶⁷ See Christian Aid, *Building Back with Justice*.
- ⁶⁸ CESR and Institute for Economic Justice, *South Africa Factsheet* (2018), www.cesr.org/sites/default/files/FACTSHEET-Artwork-Online-Nov%206%20FINAL.pdf
- ⁶⁹ <https://theconversation.com/coronavirus-why-south-africa-needs-a-wealth-tax-now-137283>
- ⁷⁰ <https://inequality.org/racial-wealth-divide-snapshot-women/>
- ⁷¹ See the proposals of the Independent Commission for the Reform of International Corporate Taxation – for example, www.icrit.com/international-corporate-taxation-reform
- ⁷² MSI Integrity, *Not Fit for Purpose* (2020).
- ⁷³ See UN General Principles; also Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment 24.
- ⁷⁴ www.business-humanrights.org/en/big-issues/binding-treaty/
- ⁷⁵ CESCR (n 80).
- ⁷⁶ www.business-humanrights.org/en/blog/exploring-core-elements-of-an-eu-regulation-on-mandatory-human-rights-and-environmental-due-diligence/
- ⁷⁷ www.theguardian.com/world/2020/jan/27/french-ngos-and-local-authorities-take-court-action-against-total?CMP=share_btn_tw
- ⁷⁸ www.business-humanrights.org/en/latest-news/france-27-of-companies-have-not-published-a-vigilance-plan-under-duty-of-care-law-study-finds/
- ⁷⁹ See *Gender Dimensions of the UN Guiding Principles on Business and Human Rights*, www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/BookletGenderDimensionsGuidingPrinciples.pdf; *Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises* (2020) A/HRC/44/43.
- ⁸⁰ In line with ILO Convention 169.
- ⁸¹ See CESR, *Governments' Obligation to Cooperate Internationally to Realize Human Rights*. Recovering Rights Series, No 3 (2020), www.cesr.org/sites/default/files/Issue%20Brief%202_.pdf
- ⁸² Jason Hickel, 'Is global inequality getting better or worse? A critique of the World Bank's convergence narrative', *Third World Quarterly* (2017), 38:10, 2208-2222, DOI: 10.1080/01436597.2017.1333414
- ⁸³ Kevin P Gallagher and Richard Kozul-Wright, 'Breaking Out of the Double Squeeze: The Need for Fiscal and Policy Space during the COVID-19 Crises' *Global Policy Journal* (2020), www.globalpolicyjournal.com/blog/26/06/2020/breaking-out-double-squeeze-need-fiscal-and-policy-space-during-covid-19-crises
- ⁸⁴ José Antonio Ocampo, *Resetting The International Monetary (Non)System* (Oxford University Press, 2017).
- ⁸⁵ Alex Cobham, 'UN FACTI Panel envisages major global reforms', Tax Justice Network (2020), www.taxjustice.net/2020/07/28/un-facti-panel-envisages-major-global-reforms/
- ⁸⁶ Corporate Europe Observatory and TNI, 'Cashing in on the pandemic. How lawyers are preparing to sue States over Covid-19 response measures' (2020),

- <https://longreads.tni.org/cashing-in-on-the-pandemic>
- ⁸⁷ CESR and Latindadd, *Debt Financing to Realize Rights*. Recovering Rights Series No 4 (2020), www.cesr.org/sites/default/files/Brief%204%20Debt%20Finance__%20_0.pdf
- ⁸⁸ Christian Aid, Global Justice Now, Jubilee Debt Coalition *Passing the Buck* (2020), <https://citizensforfinancialjustice.org/resource/passing-the-buck-on-debt-relief-how-the-failure-of-the-private-sector-to-cancel-debts-is-fuelling-a-crisis-across-the-developing-world/>
- ⁸⁹ Eurodad, *We can work it out. 10 civil society principles for sovereign debt resolution* (2019), https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/eurodad/pages/523/attachments/original/1590689165/We_can_work_it_out.pdf?1590689165
- ⁹⁰ Kate Raworth, *Doughnut Economics*, 2017.
- ⁹¹ Interview with Célia Xakriabá, *The Guardian*, 10 August 2020, www.theguardian.com/environment/2020/aug/10/the-amazon-is-the-vagina-of-the-world-why-women-are-key-to-saving-brazils-forests-aoe?fbclid=IwAR3vmE8VXT7dzROIz3YhB5V2t35a28f5075lxnLWzos_L4QJXMtMIsj1iOE
- ⁹² Jason Hickel *Martin Ravallion is Wrong, Endless Growth Not Necessary* (2017), www.jasonhickel.org/blog/2017/12/23/martin-ravallion-is-wrong-endless-growth-is-not-necessary-for-human-well-being
- ⁹³ www.nytimes.com/2020/08/27/opinion/us-gdp-coronavirus.html?action=click&module=Opinion&pgtype=Homepage
- ⁹⁴ www.weforum.org/agenda/2018/11/forget-gdp-for-the-21st-century-we-need-a-modern-economic-measure/?fbclid=IwAR2yVDinHSfySe6C7UV2_pZlmt9wc2AA5efxhwThPMBCAjAVFD7vf9_glpk
- ⁹⁵ <https://b8f65cb373b1b7b15feb-c70d8ead6ced550b4d987d7c03fcdd1d.ssl.cf3.rackcdn.com/cms/reports/documents/000/002/327/original/Carbon-Majors-Report-2017.pdf?1499691240>
- ⁹⁶ For example, the Human Development Index; the World Economic Forum's (WEF) Inclusive Development Index; the OECD's Better Life Index; and Equitable Growth's GDP 2.0. Some 'wellbeing' or 'happiness' measures, however, may be problematic, as subjective answers and perceptions may also reveal prejudice and cultural, ethnic and racial bias.
- ⁹⁷ Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress (Stiglitz-Sen-Fitoussi Commission), Report, 2009. Followed up by the *Beyond GDP* report in 2018. www.oecd.org/social/beyond-gdp-9789264307292-en.htm
- ⁹⁸ See <https://wellbeingeconomy.org/>
- ⁹⁹ <https://treasury.govt.nz/publications/well-being-budget/wellbeing-budget-2019-html>
- ¹⁰⁰ Examples of the SDGs; even the WEF has rejected GDP as too simplistic. See www.newstatesman.com/politics/economy/2019/06/why-we-urgently-need-real-alternative-gdp-economic-measure
- ¹⁰¹ For an approach to monitoring economic and social rights, see CESR's OPERA Framework.
- ¹⁰² www.unicef-irc.org/family-friendly
- ¹⁰³ There are some historical and current precedents for quasi-universal care systems or benefits, such as in Finland and Uruguay.
- ¹⁰⁴ The 3R framework was first articulated by Diane Elson.
- ¹⁰⁵ UN Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights (Magdalena Sepúlveda), *Report on Unpaid Care Work*, A/68/293 (2013) <https://undocs.org/A/68/293>
- ¹⁰⁶ www.vox.com/2016/5/23/11440638/child-benefit-child-allowance
- ¹⁰⁷ FEMNET and GADN (n 8).
- ¹⁰⁸ UN Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights (n 55).
- ¹⁰⁹ See, for example, Zephyr Teachout, *Break 'Em Up* (2020).
- ¹¹⁰ Kate Donald and Jens Martens, *Spotlight Report 2018*, Chapter 1, www.2030spotlight.org/en/book/1730/chapter/1-increasing-concentration-wealth-and-economic-power-obstacle-sustainable
- ¹¹¹ Bryce Covert, 'When Companies Supersize, Paychecks Shrink', *The New York Times*, 13 May 2018. www.nytimes.com/2018/05/13/opinion/merge-rs-companies-supersize-workers-wages.html
- ¹¹² MSI Integrity (n 79).
- ¹¹³ See, for example, www.churchofengland.org/investor-mining-tailings-safety-initiative
- ¹¹⁴ See the Beyond Corporations initiative, www.msi-integrity.org/beyond-corporations/
- ¹¹⁵ CESR, www.cesr.org/human-rights-and-global-protests-addressing-systems-well-symptoms
- ¹¹⁶ There is an ongoing process to strengthen the treaty bodies – see, for example, www.ishr.ch/news/treaty-bodies-strengthening-treaty-bodies-protecting-human-rights
- ¹¹⁷ For how the concept of common but differentiated responsibilities can be informed by human rights law and principles, see CESR and Third World Network, *Universal Rights, Differentiated Responsibilities*, Policy Briefing (2015), https://cesr.org/sites/default/files/CESR_TWN_ETOs_briefing.pdf
- ¹¹⁸ FEMNET and GADN (n 8).
- ¹¹⁹ CESR (n 65).
- ¹²⁰ CESR, *Envisioning a Rights-Based Economy: 2020-2023 Strategy* (2020), www.cesr.org/envisioning-rights-based-economy-cesr%E2%80%99s-new-strategy-2020-2023
- ¹²¹ See Groundwork Collaborative, <https://groundworkcollaborative.org/resource/we-are-the-economy/>